

العنوان:	الشراكة المجتمعية بين المدارس ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق الأمن الفكرى لدى طلاب المدارس الثانوية
المصدر:	مجلة الخدمة الاجتماعية
المؤلف الرئيسي:	محمد، عصام بدرى أحمد
المجلد/العدد:	ع59، ج8
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2018
الناشر:	الجمعية المصرية للأخصائين الاجتماعيين
الشهر:	يناير
الصفحات:	142 - 86
رقم MD:	919413
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	الشراكة المجتمعية
رابط:	https://search.mandumah.com/Record/919413

الشراكة المجتمعية بين المدارس ومنظمات المجتمع

المدنى لتحقيق

الأمن الفكرى لدى طلاب المدارس الثانوية

إعداد

د/ عصام بدري أحمد محمد

مدرس تنظيم المجتمع - كلية الخدمة الاجتماعية
جامعة أسيوط

مدخل إلى مشكلة الدراسة:

تعد التنمية هدفاً أساسياً تسعى إلى تحقيقه المجتمعات النامية والمتقدمة على حد سواء وذلك باعتبارها وسيلة أساسية يمكن عن طريقها تحقيق معدلات مرتفعة من الرقي والتقدم والرفاهية والخروج عن دائرة التخلف واللاحق يركب التقدم الذي أصبح يميز بمعدلات سريعة ومتلاحقة (١)، فالتنمية قضية محورية ومصيرية لأنها تعكس عزم وتصميم وإرادة الشعب وتطلعه لمستقبل أفضل من التقدم والرفاهية، مما يستوجب الإلتزام بالعمل وبذل الجهد- والعطاء المتواصل من أجل الوصول للتقدم الإنساني والحضارى، فالتنمية كقضية تتحقق بالإستثمار الأمثل للموارد البشرية والمادية والتنظيمية المتاحة والممكن إتاحتها مستقبلاً (٢).

والحقيقة أبا الأمن كان ولأزال أساساً للتنمية فلا تنمية ولا ازدهار إلا فى ظل أمن سابق، والتخطيط السليم والإبداع الفكرى والمثابرة العلمية- هى أهم مرتكزات التنمية، وهى أمور غير ممكنة الحدوث إلا فى ظل أمن وإستقرار يطمئن فيه الإنسان على نفسه وأسرته وثروته وإستثماراته (٣).

حيث يعد الأمن حاجة إنسانية أساسية، لا يمكن للعنصر البشرى أن يعيش بدونها، وإذا كان ابراهام ماسلو Abraham Maslow قد إعتبر الأمن من الحاجات الأولية للإنسان شأنه فى ذلك شأن الأكل والملبس، فإن القرآن الكريم منذ أكثر من أربعة عشرة قرناً من الزمان قد أكد هذه الحقيقة، حينما أشار إلى ما من الله به على عباده ممثلاً فى قريش بقوله ﴿ قَلِّعُوا رَبًّا هَذَا النَّبِيتِ (٣) الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَأَمْتَهُمْ مِنْ خَوْفٍ (٤) ﴾ سورة قريش (٤).

ويعتبر الأمن الفكرى جزءاً من منظومة الأمن العام فى المجتمع بل هو ركيزة أساسية فى تحقيق الإستقرار الوطنى، ويأتى الأمن الفكرى على رأس قائمة الأولويات الأمنية لأهميته وحساسيته البالغة من مخاطبته للعقل وعلاقته بجوانب الأمن الأخرى (٥).

حيث أن الافكار تتبأ بالسلوك، فإنها تدفع السلوك وتوجهه نحو غايات مشروعة أو ممنوعة فى مجال الصناعة والإختراع على سبيل المثال فإن كل إختراع مادى يكون مسبوقاً بفكرة وهاجة فى عقل المخترع برزت وتبلورت حتى ظهرت إلى الوجود فى شكل إنتاج ملموس، ومن جانب آخر فإن كل جريمة على الأرض مسبوقه-تفكيراً وزمناً- بفكرة شريرة فى العقل، فالفكر الإجرامى والإرهابى هو نطفة الجريمة، أما الفعل الملموس للجريمة أو الإرهاب فهو الوليد لهذا الفكر، فالسيارة أو البناية المفخخة بالمواد المدمرة القاتلة هى إنتاج أدمغة مفخخة بالشر والعدوان، ولذلك فإنه مهما إتسعت دائرة البحث عن عوامل وأسباب ودوافع العنف والإرهاب والعدوان فإن العامل الحاسم والسبب المؤثر والدافع المسيطر فى هذا الأمر هو الإنحراف الفكرى عن جادة الحق والصواب والأمر بالمعروف (٦).

ولا شك أن ما يشهده العالم من أعمال إرهابية وما ينجم عن تلك الأعمال من ضحايا وأضرار وخسائر فادحة، يتطلب وقفة جادة للبحث في أسباب إنتشار ثقافة العداة وفكر الإنتقام الذى أمسى يعتمد أسلوب القتل والتكفير أساساً لوجوده ودافعاً لتوسعه وإنتشاره، وبما أن الأساليب الحديثة فى مكافحة الإرهاب قد إتجهت نحو الجهد الوقائى وليس العقابى فقط فمن الضرورى الإهتمام بالجانب الفكرى للإنسان لأن العقل هو مناط القيادة العليا الواعية لدى الفرد وهو الذى يتحكم فى سلوكياته وتصرفاته المختلفة (٧).

فهممة الأمن الفكرى تتلخص بتوفير السلامة والطمأنينة للجميع ضد كل الإتجاهات ذات الطوايع الفكرية وغير الفكرية التى من شأنها تقويض البناء الفكرى القويم وإحلال أفكار ومفاهيم بديلة هزيلة ذات منطلقات شيطانية لا إنسانية من شأنها أن تؤدى بشكل أو بآخر إلى الإتهيار الفكرى والإحلال الأخلاقى لبعض أفراد المجتمع (٨).

فالبعد الفكرى والثقافى للأمن الوطنى الذى يهدف إلى حفظ الفكر السليم والمعتقدات والقيم والتقاليد الكريمة هذا البعد يمثل بعداً إستراتيجياً للأمن الوطنى لأنه مرتبط بهوية الأمة وثقافتها وإستقرار قيمها التى تدعو إلى أمن الأفراد وأمن الوطن والترابط والتواصل الاجتماعى، ومواجهة كل ما يهدد تلك الهوية وتبنى أفكار هدامة تتعكس سلباً على جميع مناحى الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهذا ما يحرص الأعداء على مهاجمته لتحقيق أهدافهم العدوانية والترويج لأفكارهم الهدامة وخاصة بين شريحة الشباب والتشويش على أفكارهم ودعوتهم للتطرف أو الإنحراف، وأخطر هذه الشرائح وأكثرها إستهدافاً هى شريحة المراهقين. وهى المرحلة التى تصنف تربوياً بالمرحلة الثانوية (٩).

حيث تعد المرحلة الثانوية من أهم المراحل التى يمر بها الطالب وتعتبر منطلقاً أولياً لتنمية المجتمعات وبناء الإنسان، لذلك فإن المدرسة عليها الدور الرئيسى فى تنمية الأمن الفكرى والمحافظة عليه لدى الطلاب لما تقوم به من تحصين عقول الشباب ضد مظاهر الغلو والتكفير والتطرف فى الدين، وبما تسهم به من غرس القيم فى نفوس الطلاب وحثهم على التمسك بتعاليم الدين الصحيح، الأمر الذى يؤدى إلى وقايتهم من التطرف والإنحراف ويحقق لهم النمو النفسى والاجتماعى السليم (١٠)، خاصة وأن عدد المدارس الثانوية فى مصر فى العام الدراسى ٢٠١٧/٢٠١٦ بلغ حوالى ٥٣٨٥ مدرسة بعدد طلاب ٣٢٨٧٠٢٢ طالب (١١)، أما على مستوى محافظة أسيوط بلغ عدد المدارس الثانوية ١٨٨ مدرسة بعدد طلاب ١٣٩٥٥٤ طالب (١٢).

فلم تعد المدرسة الحديثة مجرد مؤسسة تعليمية تقوم على الحفظ والإسترجاع كما كان عليه الوضع فى المدرسة التقليدية بل أصبحت مؤسسة اجتماعية فاعلة تؤثر فى بناء شخصية

الطالب وتتأثر بسياسة المجتمع وأهدافه، وفقاً للأطر الأيدولوجية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية السائدة (١٣)، ويمكنها الإهتمام بالتنقيف السياسى للطلاب من خلال مناقشة القيم والاتجاهات السياسية ودور الفرد فى صنع القرار (١٤).

والحقيقة أن تطوير التعليم وتحقيق جودته بصفة عامة وتحقيق الأمن الفكرى للطلاب بصفة خاصة يتطلب بناء شراكة مجتمعية مع المجتمع المدنى على اتساعه بجميع طوائفه وفئاته حتى تتال مساعدتهم ودعمهم، فبدون مؤازرة المجتمع المدنى لا يمكن إحداث الإصلاح المستهدف للتعليم (١٥).

فقد أشارت ورقة عمل حول التجربة المصرية فى مجال الشراكة المجتمعية فى العملية التعليمية سنة ٢٠٠١ ببؤرة إنجازتها فى إنشاء وتدعيم كيانات وآليات الشراكة المجتمعية مع الجمعيات الأهلية، وزيادة إسهام الجمعيات الأهلية فى إدارة المدارس على المستويات الإدارية المختلفة، بالإضافة إلى السماح للجمعيات الأهلية بإنشاء مدارس المجتمع بإعتبار أنها صيغة تشاركية مع جهود الأهالى والقادة الطبيعيين فى المجتمعات المحلية المختلفة (١٦).

وكذلك الأمن الفكرى مطلب وطنى شامل والمسؤولية عنه مسؤولية تضامنية لحماية المجتمع (١٧)، فقد شهدت السنوات الأخيرة طفرة كبيرة من الإهتمام فى جميع انحاء العالم بمنظمات المجتمع المدنى، التى يُعترف بها الآن كشريك مهم استراتيجياً فى عملية التنمية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الهيكل المؤسسى فى مواجهة المشكلات (١٨).

ويعد تكملة دور الحكومة والتنظيمات الرسمية فى تقديم برلمج للرعاية والتنمية من أهم الأهداف التى تسعى المنظمات الأهلية إلى تحقيقها (١٩).

وبذلك تتضح أهمية العمل الأهلى "المنظمات غير الحكومية" فى خدمة قضايا المجتمع الناجمة عن التغير الاجتماعى، وهذا فى إطار مناخ اجتماعى وثقافى وسياسى شامل (٢٠).

والخدمة الاجتماعية كمهنة إنسانية تتعامل مع المشكلات التى يعانى منها المجتمع، وهى فى هذا السياق تعمل على إحداث التغيير الاجتماعى المرغوب فيه وعلى التدخل للوقاية من المشكلات الاجتماعية الناجمة عن التغيير الاجتماعى بغرض تقليل احتمال حدوث هذه المشكلات إلى أقل حد ممكن، كما أنها تتدخل لعلاج الأفراد والجماعات والمجتمعات التى تتعرض للأضرار المصاحبة للتغير الاجتماعى أو بمعنى أدق للقضاء على المشكلات الاجتماعية المصاحبة لعمليات التنمية (٢١).

وتهدف الخدمة الاجتماعية عامة وطريقة تنظيم المجتمع خاصة فى المجال المدرسى الى دعم.. التنسيق الاجتماعى بوصفها مجتمعا نوعيا والتنسيق بين الاجيزة القائمة بالعمل داخلها من ناحية ودعم العلاقة بين المدرسة والمجتمع المحيط من ناحية اخرى (٢٢).

وتُعد طريقة تنظيم المجتمع إحدى الطرق الأساسية للخدمة الاجتماعية التي تستهدف تقوية قدرة المجتمع في التعرف على احتياجاته وتيسير علاقات التعاون بين الأفراد والجماعات والمنظمات، وتعبئة المجتمع لحل مشكلاته من خلال المنظمات الاجتماعية (٢٣)، كما تعمل على تنمية التعاون بين منظمات المجتمع المدني لتنفيذ مشروعاتها ومواجهة الاحتياجات المجتمعية للمناطق التي تقوم بخدماتها (٢٤).

حيث أن لطريقة تنظيم المجتمع دوراً هاماً نظراً لما تملكه من مبادئ واستراتيجيات وتكنيكات وأدوات قادرة على التعامل وذلك من حيث استثمار مؤسسات المجتمع وتنظيماته وتغطية كافة الجهود المجتمعية لخدمة المجتمع وقائياً وعلاجياً وتنموياً سواء بالتشريع والتنظيم أو العمل مع المنظمات (٢٥).

كما يحتاج تكامل عناصر التنمية الى تخصص ينسق ويحدث التكامل بين المهن والتخصصات العاملة في مجالات تنمية المجتمع وطريقة تنظيم المجتمع هي أقدر التخصصات على تحقيق ذلك الهدف للأسباب التالية:

- ١- نظامها التقني مصمم لاجراض التخطيط والتنسيق والتكامل.
 - ٢- كل عنصر من عناصر التنمية له جانب إجتماعي.
- فتنظيم المجتمع كتخصص علمي يفرض نفسه في الواقع على جميع التخصصات العاملة في مجال تنمية المجتمع (٢٦).
- ثانياً: الدراسات السابقة:

أ- الدراسات التي تناولت موضوع الشراكة المجتمعية:

- ١- دراسة أليسون سذرلاند (٢٠٠٥): حيث أشارت الدراسة إلى أهمية الشراكة المجتمعية والصناعية والتعليمية في توفير دخلاً فعالاً للطلاب الذين ينفصلون عن نظام التعليم ويتعرضون لسلوكيات صعبة ومثيرة للمشاكل، وتركز على الشراكة بين القطاعين التعليمي والصناعي مع المجتمع لرعاية الطلاب الذين تركوا الدراسة بسبب ظروفهم المعيشية الصعبة (٢٧).
- ٢- دراسة داون اندرسون وآخرون (٢٠٠٦): حيث أهتمت هذه الدراسة بالشراكة بين المدارس والمنظمات المجتمعية وطُبقت على ٩٠ معلماً ومديرين وموظفين وجميعهم أكدوا على أهمية توسيع الشراكة مع قطاع الأعمال والآباء ومنظمات تنمية المجتمع فيما يتعلق بالدعم الأكاديمي وتنمية الشباب وتقديم برامج الوقاية والخدمات الاجتماعية وإنتهت الدراسة إلى أن الشراكات لا زالت محدودة وأشارت الدراسة إلى الحاجة إلى

إقامة شراكات أكثر توسعية وإستراتيجية بين المدارس والمجتمع والتركيز على دور الاخصائى الاجتماعى المدرسى فى تعزيز الروابط وتنظيم عمل الأجهزة (٢٨).

٣- دراسة سعيد إسماعيل عثمان (٢٠٠٧): وقد إستهدفت الدراسة توضيح الواقع الحالى لدور الشراكة المجتمعية فى رعاية الإبداع بالمدرسة الإبتدائية، وتوصلت الدراسة ضمن نتائجها إلى أهمية دور الشراكة المجتمعية فى إكتشاف الطالب المبدع، ورعاية العوامل العقلية والنفسية والصحية والبيئية للطالب المبدع، وقد أوصت الدراسة بأهمية تكاتف الجهود وتكامل الأدوار بين مؤسسات المجتمع المختلفة المعنية برعاية الطفل، وأهمية توفير الإمكانات البشرية والمادية لتلك المؤسسات واللازمة للإبداع (٢٩).

٤- دراسة فهد بن سلطان (٢٠٠٨): وقد إستهدفت الدراسة تحديد البرامج والفعاليات التعاونية القائمة بين المدرسة والمجتمع المحلى فى مدينة الرياض، وتحديد المزايا المتوقعة من إقامة برامج التعاون، بالإضافة إلى تحديد أهم الآليات اللازمة لتطوير مستوى التعاون، وتوصلت الدراسة ضمن نتائجها إلى إن التعاون الحالى لازال محدوداً ولا يزال يخضع للأنماط التقليدية للتعاون، فى حين توصلت الدراسة إلى التأكيد على أهمية التعاون فى تعزيز الثقة والتواصل بين المدرسة والمجتمع المحلى وكذلك ربط الطلاب بالمجتمع ومشكلاته وإيضاً الإستفادة من خبرات المجتمع المحلى، وأهم الآليات اللازمة لتطوير التعاون تمثلت فى التخفيف من القيود البيروقراطية فى التعامل مع مؤسسات المجتمع المحلى وتفعيل مجالس الآباء بصورة تخدم عملية الشراكة مع المجتمع المحلى (٣٠).

٥- دراسة إحسان محمد أحمد (٢٠١٢): وقد إستهدفت الدراسة تحديد مدى وعى المسؤولين فى لجان حماية الطفل بالهدف من تطبيق الشراكة مع الشرطة المجتمعية، وكذلك تحديد آليات تطبيق الشراكة بين لجان حماية الطفل والشرطة المجتمعية، وتوصلت الدراسة ضمن نتائجها إلى أن المسؤولين على وعى بأهمية الشراكة فى الوقاية من الجريمة والسيطرة عليها وكذلك سرعة الإبلاغ عن الجرائم كما أنها تعمل على نشر الوعى الأمنى بين الأسر كما أن هذه الشراكة تخفف من الأعباء الملقاة على عاتق الشرطة، أما عن آليات تطبيق الشراكة فجاءت على سبيل المثال اللجان المشتركة وعقد اللقاءات المستمرة لمناقشة المشكلات الأمنية التى تواجه الأطفال المعرضين للإنحراف (٣١).

٦- دراسة جينى الزين وكبرى هاويز (٢٠١٣): إستهدفت الدراسة تحديد بعض العوامل التى تسهم فى إقامة شراكة فعالة بين جامعة أستراليا ووزارة التعليم فى الولايات

المتحدة الأمريكية حيث أكدت الدراسة على أهمية الشراكة التي هي في عامها الثالث في تطوير مراكز التميز المدرسية التي تسهم في إعداد المعلمين قبل الخدمة وتركز الشراكة على معالجة الفجوة بين النظرية والتطبيق وتسهيل توظيف المعلمين قبل الخدمة وإيجاد ضمان لعمل طلاب كلية التربية في المستقبل من خلال تقديم المنح الدراسية قبل الخدمة للمعلم وتوصلت الدراسة ضمن نتائجها إلى العديد من الطرق التي يمكن بها تعزيز الشراكة (٣٢).

٧- دراسة روبرت فوكس & ريان ماتيك (٢٠١٣): حيث أهتمت الدراسة بوصف الشراكة بين الجامعات والمجتمع المحلي والتي أسفرت عن تطوير خدمات الصحة العقلية المجتمعية للأطفال الصغار في الأسر التي تعيش في فقر وناقشت الدراسة أهمية الحاجة إلى مزيد من الشركاء المهنيين والمدربين على معالجة قضايا الصحة النفسية للأطفال الصغار الذين يعيشون في ظروف صعبة للغاية (٣٣).

٨- دراسة ويندى فريتش (٢٠١٤): هدفت الدراسة إلى مناقشة دور المدير في المدارس الريفية من أجل دعوة الشركاء المجتمعيين لتعزيز ثقافة ومهارة القراءة للطلاب القراء في الصف الثالث حيث ركزت الدراسة على توفير الفرص التطوعية في المدرسة للجهات الخارجية وإيجاد الطرق المناسبة لدعوة الجهات الخارجية للانخراط في المشاركة ومقابلتهم والإتصال معهم، كما أكدت الدراسة على أهمية وجود قيادة قوية مدربة لبناء الشراكات مع المدارس (٣٤).

٩- دراسة عهدود عبداللطيف الشايحي (٢٠١٤): وقد استهدفت الدراسة تحديد إسهامات المؤسسات الاجتماعية في التنشئة الاجتماعية للطفل السعودي، دور الشراكة المجتمعية في تفعيل التنشئة الاجتماعية للطفل السعودي، وتوصلت الدراسة ضمن نتائجها إلى أن الشراكة المجتمعية بين مؤسسات التنشئة الاجتماعية الرفاق مهمة في تفعيل التنشئة الاجتماعية للطفل وإكساب النشء المعايير الاجتماعية المرغوبة وتجنب التناقض في أساليب التنشئة الاجتماعية التي يترتب عليها الكثير من السلبيات (٣٥).

١٠- دراسة عزام بن يوسف محمد (٢٠١٥): وقد استهدفت الدراسة تحديد واقع التعاون بين الجامعات السعودية ومؤسسات المجتمع والوقوف على دور كل منهما في تفعيل الشراكة المجتمعية، بالإضافة إلى تحديد المعوقات التي تواجه تفعيل تلك الشراكة، وتوصلت الدراسة ضمن نتائجها إلى أن أكبر درجات التعاون بين الجامعات السعودية ومؤسسات المجتمع تمثلت في إهتمام الجامعات بتقديم البرامج التدريبية والاجتماعية التي تنمي القيم الإسلامية، وأكبر دور يمكن أن تؤديه الجامعات في تفعيل الشراكة

تمثل في تقديم الأسس العلمية للتصدى للمشكلات التي تواجه المجتمع ومؤسساته، وأكبر دور يمكن أن تؤديه مؤسسات المجتمع تمثل في دعم التنمية المستدامة والإقتصاد الوطنى القائم على المعرفة بالإشتراك مع الجامعات وكذلك تأسيس مراكز بحثية أهلية متخصصة لتنسيق جهود العلماء فى التخصصات المختلفة بالتعاون مع الجامعات السعودية (٣٦).

ب- الدراسات التي تناولت الأمن الفكرى:

١- دراسة عبدالحفيظ المالكي (٢٠٠٧): إستهدفت الدراسة الكشّف عن أسباب الإرهاب وأسباب الانحراف الفكرى المؤدى إليه، ومعرفة دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية فى تحقيق الأمن الفكرى، وأهمية بناء إستراتيجية وطنية شاملة لتحقيق الأمن الفكرى ومواجهة الإرهاب، وتوصلت الدراسة ضمن نتائجها إلى أن أسباب الإرهاب المباشرة تتضمن التطرف الدينى والانحراف الفكرى وبصورة خاصة إنتشار الفكر التكفيرى كما كشف الدراسة عن الأهمية البالغة لدور مؤسسات التنشئة الاجتماعية فى تحقيق الأمن الفكرى فى حين أنها أكدت أن دور المؤسسات الحالى متوسط ويصل إلى المتدنى (٣٧).

٢- دراسة ليان دافيس (٢٠٠٩): إستهدفت الدراسة وصف الدور الحيوى الذى يمكن أن تقوم به المدارس من أجل محاربة المظاهر السلبية للعنف المتطرف فى أى مجتمع وناقشت الدراسة فلسفة التطرف والمواطنة والعدالة وما يساهم فى مجابهة التطرف، وركزت على أنه كى يتم مواجهة التطرف يجب التركيز على دراسة طبيعة التطرف والهوية المجتمعية وحرية التعبير والمعتقدات الدينية كما إهتمت الدراسة بالتركيز على التربية المدنية للطلاب والتي توفر المهارات التي تساعد الطالب على تحليل وسائل الإعلام والرسائل السياسية أو الدينية (٣٨).

٣- دراسة محمد الربيعي (٢٠٠٩): إستهدفت الدراسة بيان الدور الحالى الذى تؤديه المناهج الدراسية فى سبيل تعزيز وتصويب مفاهيم الأمن الفكرى لدى طلاب الجامعة وإقتراح الأدوار التي يمكن أن تقدمها المناهج الدراسية لتعزيز الأمن الفكرى لدى الطلاب مستقبلا، وتوصلت الدراسة إلى التأكيد على أهمية مناهج التربية الدينية واللغة العربية فى مواجهة الانحراف الفكرى وقد أوصت الدراسة بضرورة تضمين المناهج مفاهيم الأمن الفكرى وبيان خطورة الغزو الثقافى علي القيم والعادات وأوضحت قصور وعي الطلاب بأهمية المنهج فى تحقيق الأمن الفكرى، وأرجعت ذلك لتركيز أعضاء هيئة التدريس علي العلاقة الأكاديمية بالطالب والمنحصرة فى الجانب

المعرفي، ولذلك أوصت بتفعيل الساعات المكتبية، وتفعيل دور الأنشطة الطلابية وورش العمل فيما يتعلق بالأمن الفكري (٣٩).

٤- دراسة جى فى بانيا (٢٠١٠): تشير هذه الدراسة إلى تأثير التغيير الاجتماعى على تزايد السلوك المتطرف لدى الشباب الروس، وتؤكد على أهمية بذل جهد إضافى من قبل المربين الروس لإحتواء هذه الظاهرة، وتشير إلى ارتباط التطرف لدى الشباب بمرحلة معينة من مراحل تطور المجتمع، كما تؤكد على تأثير التطرف الشبابى على التنمية الاقتصادية للمجتمع، وأن أهم طريقة لمكافحة التطرف الشبابى تتمثل في إظهار الاهتمام بتطوير المؤسسة الاجتماعية للتعليم وإكمال مكوناتها الهيكلية (٤٠).

٥- دراسة بكيل بن محمد البراشى (٢٠١١): إستهدفت الدراسة التعرف على أسباب وعوامل الإتحراف الفكرى المؤدى إلى الإرهاب، والكشف عن العلاقة بين الإتحراف الفكرى والإرهاب، والتعرف على أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية ودورها فى تحصين الفكر والوقاية من الإرهاب، وتوصلت الدراسة ضمن نتائجها إلى أن أسباب الإتحراف الفكرى متداخلة ومتنوعة (دينية، سياسية، إقتصادية، تربوية، ثقافية، اجتماعية، شخصية وغيرها)، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة وطيدة بين الإتحراف الفكرى كبنية خصبة وإنتشار الإرهاب (٤١).

٦- دراسة أمى كلينش (٢٠١١): هدفت الدراسة إلى بيان أثر برامج محاربة التطرف بين الشباب طلاب المدارس فى بريطانيا وذلك من خلال مدخل نفسى إرشادى وإعطاء الطلاب مرونة فى الإتصال مع الآخرين وكذلك تعزيز الإلتزام للمدرسة والمجتمع، وتوفير الفرص للتجارب الإيجابية لتقبل الثقافات المتعددة وركزت الدراسة على المنهج الوقائى مؤكدة أن الطلاب فى المرحلة الثانوية مستعدين لتقبل الأفكار المختلفة والتي ستصبح أفكار ثابتة مستقبلاً (٤٢).

٧- دراسة سواليها سيندهاى (٢٠١٣): ناقشت هذه الدراسة كيفية قيام المدارس بتوفير بيئة آمنة تتيح للطلبة القدرة على الصمود لتعزيز قدراتهم لمواجهة التغيرات والظروف التي يواجهونها فى المدرسة وفي المجتمع الأوسع، وكيف يمكن بناء قدرات مدراء المدارس لتمكينهم بما يؤدي إلى وجود بيئة مدرسية آمنة، وما هي العقبات التي يجب إزالتها في هذا الصدد. وأكدت الدراسة على أهمية تطوير الإتصالات ومهارات التواصل بين المعلمين والطلاب مع تبني أعلى المعايير التعليمية فى المدرسة وتوفير بيئة صافية آمنة (٤٣).

٨- دراسة هانى الحجبلى (٢٠١٥): استهدفت الدراسة بيان أهمية نشر الوعى الأمنى بين الطلاب من خلال إستخدامهم لمواقع الانترنت وكافة خدمات الويب والمخاطر التى قد تنتج عن ذلك، وأكدت الدراسة على عمل برامج تفاعلية بين المدرسة والأسرة لحماية الطلاب من هذه المخاطر، كما أشارت إلى أهمية عمل برنامج يخاطب كافة المستويات من الطلاب وأسرهم، ويجب أن تشمل برامج الانترنت على نصائح تقدم على الفور للطلاب عند إقبالهم على شئ يتعارض مع سلامتهم (٤٤).

٩- دراسة رعد الخليوي (٢٠١٧): استهدفت التعرف على مستوى الأمن الفكرى لدى طلبة السنة التحضيرية، وكذلك التعرف على مدى إسهام الإشاعة في وسائل التواصل الاجتماعى في التنبؤ بالأمن الفكرى لدى طلبة الجامعة، وتوصلت الدراسة ضمن نتائجها إلى وجود علاقة عكسية سالبة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (٠.٠٥) فأقل بين الإشاعة في وسائل التواصل الاجتماعى وكل من أبعاد الأمن الفكرى (المواطنة، الدينى، الفكرى، الأمنى، التراثى، الأخلاقى، الإعلامى)، وقد أوصت الدراسة بضرورة تدعيم الأمن الفكرى بين طلاب الجامعة بأبعاده المختلفة، وتدعيم النزعة الدينية، والتمسك بثوابت الشرعية وقيم ومبادئ المجتمع، أهمية دور رجال الدين والعلماء كقدوة للشباب لإحتضان الشباب وحمايتهم من مصدر الشائعات، والمواقع المغرضة التى تسعى لبث الانحراف الفكرى بين الشباب، وضرورة فرض رقابة على المواقع المشبوهة وذات الأفكار المنحرفة، وحجبها إذا اقتضت الضرورة ذلك (٤٥).

١٠- عائشة المطيرى (٢٠١٧): استهدفت الدراسة التعرف على المحددات الوقائية الاجتماعية، والثقافية للأسرة فى مجال الأمن الفكرى، وتوصلت الدراسة ضمن نتائجها إلى أن أهم المحددات الوقائية الاجتماعية هى تربية الأبناء على الأخلاق الحميدة، إحترام وقبول الآخر، تدعيم القيم الوطنية، القدوة الحسنة للأبناء، توفير الجو النفسى الأسرى المناسب، وأن أهم المحددات الوقائية الثقافية هى تنقيف الأبناء بأمور الدين على نحو صحيح، توعية الأبناء بمخاطر الانحراف الفكرى، توجيه الأبناء للمحافظة على العبادات والطاعات، توضيح مخاطر الاستخدام الخاطئ لمواقع التواصل الاجتماعى، إستخدام المناقشة والحوار الإيجابى مع الأبناء، وتوجيه الأبناء نحو الأفكار الإيجابية وأوت الدراسة بأهمية منح الاسرة درجة عالية من الوعى والادراك والقناعة الكاملة في وقاية أبنائها من الانحراف من خلال البرامج التوجيهية والارشادية الاعلامية (٤٦).

التعليق على الدراسات السابقة:

وبتحليل الدراسات السابقة يتضح أن جميع الدراسات السابقة أكدت على أهمية الموضوع وإن كان يمكن إستنتاج عدم تناول الدراسات السابقة لجميع جوانب موضوع الدراسة الحالية بشكل كامل ويمكن توضيح ذلك فى السياق الآتى:

١- التأكيد على الدور الحيوى الذى يمكن أن تقوم به المدارس من أجل محاربة المظاهر السلبية للعنف المتطرف فى أى مجتمع وهذا أكدت عليه دراسة كل من ليان دافيس (٢٠٠٩)، محمد الربيعي (٢٠٠٩)، روبرت فوكس & ريان ماتيك (٢٠١٣).

٢- أهمية دور منظمات المجتمع المدنى فى دعم عملية التنمية فى المجتمع بصفة عامة ودعم العملية التعليمية بصفة خاصة وهذا ما أكدت عليه دراسة داون اندرسون وآخرون (٢٠٠٦).

٣- التأكيد على أهمية بناء شراكة جيدة لتقليل المعوقات التى تواجه عمل الأجهزة المجتمعية وهذا ما أكدت عليه دراسة كل من سعيد إسماعيل عثمان (٢٠٠٧)، فهد بن سلطان (٢٠٠٨)، عهود عبداللطيف (٢٠١٤)، عزام بن يوسف (٢٠١٥).

٤- جميع الدراسات السابقة اتفقت على أهمية الأمن الفكرى للمجتمع بصفة عامة والشباب بصفة خاصة لأنهم من أكثر الفئات المتأثرة بالتيارات الفكرية ومنها على سبيل المثال دراسة عبدالحفيظ المالكي (٢٠٠٧).

٥- التأكيد على أهمية المنهج الوقائى ضد مخاطر الإرهاب والتطرف والانحراف بتحقيق الأمن لدى الطلاب وهذا ما أكدت عليه دراسة كل من بكيل بن محمد البراشى (٢٠١١)، أمى كلينش (٢٠١١)، عائشة المطبرى (٢٠١٧)، رعد الخليوي (٢٠١٧).

وتختلف هذه الدراسة عن سابقتها من الدراسات فى أنها تسعى إلى تحديد واقع الشراكة المجتمعية بين المدارس ومنظمات المجتمع المدنى فيما يتعلق بتحقيق الأمن الفكرى لدى طلاب المدارس الثانوية فى مدينة أسيوط.

كما تمثلت إفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة فى:

١- صياغة مشكلة الدراسة وإعداد الإطار النظرى وصياغة مفاهيم الدراسة.

٢- تحديد أهداف الدراسة وصياغتها بشكل مناسب.

٣- صياغة تساؤلات الدراسة والتعرف على أهم مؤشراتها.

٤- تحديد الإستراتيجية المنهجية للدراسة.

٥- الإستفادة منها فى مناقشة نتائج الدراسة.

ثالثاً: صياغة مشكلة الدراسة:

ومن خلال ما سبق طرحه تتحدد مشكلة الدراسة في القضية الآتية:
'ما واقع الشراكة المجتمعية بين المدارس ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق الأمن الفكرى لدى طلاب المدارس الثانوية؟
رابعاً: أهمية الدراسة:

١- تتبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذى نتناقشه، ذلك أن تحقيق مفهوم الأمن الفكرى فى المؤسسات التربوية ومنها المدارس أصبح ضرورة اجتماعية وأمنية لازمة فى هذا العصر الذى إنتشر فيه التطرف الإرهاب.

٢- عنايتها بطلاب المدارس الثانوية كمؤسسات تربوية اجتماعية تحتضن الأفراد فى أخطر المراحل العمرية التى يحتاجون فيها إلى التوجيه الصحيح والتحصين اللازم لكثير من الإنحرافات الفكرية على وجه الخصوص، حيث بلغ عدد المدارس الثانوية فى مصر فى العام الدراسى ٢٠١٦/٢٠١٧ حوالى ٥٣٨٥ مدرسة بعدد طلاب ٣٢٨٧.٠٢٢ طالب(٤٧).

٣- أهمية الدور الذى يمكن توكيده مؤسسات التنشئة الاجتماعية فى تحقيق الأمن الفكرى الذى يُعد بحسب الباحث الدرغ الحصينة للأمن الوطنى بصفة عامة.

٤- الدور المتعاظم والمتنامى الذى تضطلع به منظمات المجتمع المدنى فى التصدى لقضايا المجتمع المختلفة وتفعيل دورها ومشاركتها الفعالة فى العملية التعليمية عامة وتحقيق الأمن الفكرى للطلاب خاصة، حيث تعتبر هذه الدراسة دعوة للمنظمات الأهلية كى تساند وتشارك بفاعلية أكبر فى الجهود والبرامج والخدمات من أجل مواجهة مخاطر الإنحراف الفكرى والتطرف بجانب جهود المنظمات الحكومية.

٥- تزايد أهمية الشراكة المجتمعية كمفهوم وممارسة خلال العقد الأخير من القرن العشرين، وإكتسابها أهمية خاصة فى إطار الخطاب التنمويى للدولة.

٦- إن مهنة الخدمة الاجتماعية عامة وطريقة تنظيم المجتمع خاصة تساهم فى قضايا التنمية بجوانبها المختلفة ومنها قضية الأمن الفكرى وكيفية تحقيق الشراكة المجتمعية بين المدارس ومنظمات المجتمع المدنى لتحقيق الأمن الفكرى لدى الطلاب.

٧- ندرة الدراسات العلمية- إلى حد ما- فى حدود علم الباحث حول موضوع الأمن الفكرى على مستوى جمهورية مصر العربية.

خامساً: أهداف الدراسة:

- ١- تحديد واقع الشراكة المجتمعية القائمة بين المدارس ومنظمات المجتمع المدني في تحقيق الأمن الفكرى لدى طلاب المدارس الثانوية.
- ٢- تحديد الفوائد والمزايا المتوقعة من إقامة الشراكة المجتمعية بين المدرسة ومنظمات المجتمع المدني.
- ٣- تحديد المعوقات التى تحول دون إقامة شراكة مجتمعية فعالة بين المدارس ومنظمات المجتمع المدني فى تحقيق الأمن الفكرى لدى طلاب المدارس الثانوية.
- ٤- التوصل لتصور مقترح لتفعيل الشراكة المجتمعية بين المدارس ومنظمات المجتمع المدني فى تحقيق الأمن الفكرى لدى طلاب المدارس الثانوية.

سادساً: تساؤلات الدراسة:

- ١- ما واقع الشراكة المجتمعية القائمة بين المدارس ومنظمات المجتمع المدني فى تحقيق الأمن الفكرى لدى طلاب المدارس الثانوية، وتحدد الإجابة على هذا السؤال من خلال المؤشرات التالية:
 - الشراكة المادية.
 - الشراكة التنظيمية.
 - الشراكة للمعلوماتية.
- ٢- ما الفوائد والمزايا المتوقعة من إقامة الشراكة المجتمعية بين المدرسة ومنظمات المجتمع المدني.
- ٣- ما المعوقات التى تحول دون إقامة شراكة مجتمعية فعالة بين المدارس ومنظمات المجتمع المدني فى تحقيق الأمن الفكرى لدى طلاب المدارس الثانوية.
- ٤- ما التصور المقترح لتفعيل الشراكة المجتمعية بين المدارس ومنظمات المجتمع المدني فى تحقيق الأمن الفكرى لدى طلاب المدارس الثانوية.

سابعاً: مفاهيم الدراسة:

١- مفهوم الشراكة المجتمعية:

يقال شاركه أى كان شريكه وأشركه فى أمره: أى أنخله فيه، وإشترك الرجلان أى كان كل منهما شريك الآخر، والشريك تعنى المشارك غيره فى عمل ما(٤٨).

ويقال فلان يشارك فى الشئ أى له نصيب فيه والشراكة عقد بين إثنين أو أكثر للقيام بعمل مشترك والشريك هو المشارك غيره فى أمر ما(٤٩).

وفى قاموس ويبستر عرف الشراكة بمعانى عديدة منها ما يعبر عن وجود علاقة قانونية أو شرعية بين شخصين أو أكثر ارتبطوا مع بعضهم فى شكل تعاقد اجتماعى وفق مبادئ فى مجال الأعمال أو التجارة، وفى معنى آخر أن الشراكة تتضمن العلاقات التى تشبه العلاقات القانونية والمستخدمه فى التعاون بين الشركاء بشكل يحدد فى فيه الحقوق والمسئوليات على بعضها البعض(٥٠).

والشراكة عملية دينامية فى إطار مصطلح وروابط تبادلية بين طرفين أو أكثر يترتب عليها حقوق وواجبات ومسئوليات يلتزم بها الأطراف فى إطار تفاعلى حوارى تفاوضى يبدأ لصياغة السياسات وتحديد الأهداف والأولويات وإعداد البرامج والمشروعات وتنفيذها ومتابعتها بشكل يحقق أكبر قدر من دمج قدرات وإمكانيات أطراف الشراكة(٥١).

وتعنى الشراكة Partnership تضافر جهود الحكومة مع القطاع الخاص والأهالى والقطاع الخبرى على المستوى القومى أو الإقليمى فى مواجهة مشكلة من خلال إتصال فعال للوصول إلى إتفاق وتعاون للوصول إلى صياغة مقبولة لهذه الشراكة سواء أكان الأمر ملزماً بعقد (شراكة رسمية)، أو تعاوناً ملزماً بقم (شراكة غير رسمية)(٥٢).

والشراكة تعبر عن المسئولية المتبادلة والالتزام الجادين للأطرف المعنية بصياغة وتنفيذ مجموعة من الأهداف لتلك فهى علاقة بين فريق من الشركاء وتتسم بالأحاساس المشترك بوحدة الهدف والإحترام والتبادل والرغبة فى التفاوض والإستعداد لتحمل المسئوليات من خلال توزيع دقيق للمهام(٥٣).

وتشير هذه المعانى إلى أن الشراكة ترتبط بوجود طرفين أو أكثر بينهما علاقة تشاركية أو مصالح أو روابط تدفعهم للشراكة، هذه ويحدد مفهوم الشراكة فى مجالات التنمية على أنها إسهامات الحكومات المركزية والحكومات المحلية فى بعض السلطات والمسئوليات مع بعض المؤسسات الأخرى من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والسياسية والمجالس الشعبية وغيرها وينبغى منح هذه المؤسسات قدراً من المساواة والفترة بأقل قدر من الصراع والمناقسة لأن كل منها مسئول عن تقديم المساندة للأخرى وكما تعتبر شراكة ولها حقوق فى عملية اتخاذ القرارات ويتم ذلك من خلال عملية التفاوض المستمرة بين الشركاء(٥٤).

وتعرف الشراكة المجتمعية إجرائياً وفقاً لهذه الدراسة بأنها:

١- علاقة تعاونية بين المدارس ومنظمات المجتمع المدني (الجمعيات الأهلية بصفة خاصة).

٢- تستهدف تحقيق الأمن الفكرى لدى طلاب المدارس الثانوية.

٣- من خلال التكامل بين الموارد والإمكانات المادية والبشرية المعلوماتية بما يسهم فى وقاية الطلاب من مخاطر التطرف والانحراف الفكرى.

قد أصبح مفهوم الشراكة والتعاون بين المدرسة ومؤسسات المجتمع المحلى عامة ومنظمات المجتمع المدني بصفة خاصة مفهوماً شائعاً تنتشر تطبيقاته فى كثير من دول العالم المتقدم(٥٥)، وقد أسفر هذا الإهتمام عن ظهور عدد من التجارب والصيغ والإجراءات الرامية إلى تفعيل هذه العلاقة وتمييزها.

ويعزى إنتشار التطبيقات العملية للشراكة بين المدرسة ومنظمات المجتمع المدني إلى كونه يحقق عدداً من الميزات للعملية التعليمية منها:

- توفير موارد مالية إضافية لتمويل المدارس.
- ربط المدرسة بالبيئة المحيطة.
- الاستفادة من إمكانيات المجتمع المحلى ومراقبه.
- تنمية قيمة الإنتماء المتبادل بين الطلاب ومجتمعهم(٥٦).
- تبادل الأفكار والخبرات.
- رفع مستوى التحصيل لدى الطلاب.
- تحقيق التكامل فى العملية التربوية.
- المساهمة فى تطوير المدرسة.
- الترابط بين النظرية والواقع المجتمعى.
- تحقيق التكامل بين المدرسة ومؤسسات التنشئة الاجتماعية(٥٧).

٢- منظمات المجتمع المدني:

يعرف معجم المصطلحات الاجتماعية منظمات المجتمع المدني بأنها هى المنظمات التى لا تستهدف الربح ولها لوائحها ونظمها الأساسية ومجلس إدارتها ولجائها ويأتى تمويلها من الإشتراكات والهبات وتبرعات الجماهير وما تفرضه من رسوم مقابل ما تقدمه من خدمات(٥٨).

ويرى طلعت السروجي المجتمع المدني على أنه التنظيمات أو المنظمات الأهلية والشعبية والطائفية سواء كانت أهدافها اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو ثقافية والتي قد

تقتصر على أعضائها أو تمتد للآخرين وتعمل مستقلة عن سلطة الدولة ولها إستقلاليتها وتعتمد على العضوية والمشاركة الحرة والتطوعية ولها بناؤها التنظيمي وهيكلها الإداري الحر والقدرة على المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات (٥٩).

كما يعرف مدحت أبو النصر المجتمع المدني بأنه وعاء يضم كافة المؤسسات والمنظمات المجتمعية غير الحكومية، وهو مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الإحترام والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف. ويشتمل المجتمع المدني على عدد من المنظمات المدنية غير الحكومية نذكر أبرزها في الآتي:

- ١- الجمعيات الأهلية. ٢- النقابات المهنية. ٣- النقابات العمالية. ٤- الأندية الرياضية.
- ٥- أندية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات. ٦- الأحزاب السياسية.
- ٧- اتحادات رجال الأعمال. ٨- المساجد الأهلية. ٩- الاتحادات الطلابية.
- ١٠- الحركات الكشفية (٦٠).

وفي ضوء ما سبق يمكن تعريف منظمات المجتمع المدني إجرائياً كما يلي:

- ١- منظمات غير حكومية لا تهدف إلى الربح.
- ٢- أنشئت لتحقيق أهداف إجتماعية في المجتمع.
- ٣- تقوم على الجهود التطوعية في تمويلها وتحقيق أهدافها.
- ٤- تتكون من مجموعة من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين حددهم القانون المصري بعشرة أشخاص على الأقل.
- ٥- لها هيكل تنظيمي رسمي يتمثل في أعضاء مجلس الإدارة.
- ٦- لها دور فعال في المجتمع حيث أن مجال عملها تنمية المجتمع وتقديم المساعدات للأسر والأفراد دون تمييز وبالمجان، ولديها القدرة على المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات المتعلقة بنطاق نشاطها ومنها المشاركة في العملية التعليمية.
- ٧- معنية بالعملية التعليمية حيث تسهم من خلال الشراكة مع المدارس بتقديم الخدمات التربوية والتعليمية بهدف دعم العملية التعليمية والإرتقاء بها.
- ٨- كما تشارك المدرسة في دورها في تعزيز الأمن الفكري للطلاب، وحمايته من الانحراف وفق السياسة العامة والفلسفة التربوية التي تضعها الدولة للمؤسسات التعليمية.

٣- مفهوم الأمن الفكرى:

يعد مصطلح الأمن الفكرى مصطلح مركب فهو يجمع بين جانبيين هاميين فى حياة الأفراد والمجتمعات، وهما الأمن والفكر، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالى:

أ- الأمن:

الامن لغة: من أمن أمناً وأماناً أى أطمأن ولم يخف، وأمن الشر أى سلم منه، وأمن فلاناً على كذا أى وثق به وأطمأن إليه أو جعله أميناً عليه(٦٢)، وهو ضد الخوف ومنه قوله تعالى "وَأَمَّنَّهُمْ مِنْ خَوْفٍ" سورة قريش آية (٤)، "وَلِذِ جَعَلْنَا النَّبِيَّ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا" البقرة آية (١٢٥)، "وَمَدَّ الْبَلَدَ الْأَمِينِ" التين آية (٣).

وإصطلاحاً يعرف بأنه تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الاخطار التى تهددها داخلياً وخارجياً وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق الأهداف والغايات التى تعبر عن الرضا العام فى المجتمع(٦٢).

فيعرف بأنه الحالة التى يسود فيها الشعور بالطمأنينة والهدوء والاستقرار. والبعد عن القلق والاضطراب، واختفاء أسباب الخوف على حياة الإنسان(٦٣).

وبهذا يرى الباحث أن معنى الأمن فى لغة العرب يدور حول أمرين متلازمين، هما الطمأنينة والشعور بالرضا والإستقرار أولاً ثم التصديق وعدم الخوف ثانياً، وهو فى هذه الدراسة يعنى الطمأنينة وعدم الخوف يصحبها حالة من التوازن العقلى والنفسى، تمكن الطالب من التعامل الجيد مع المتغيرات المختلفة من حوله ويتصاحب طالب المرحلة الثانوية فى حياته بشكل عام.

ب- الفكر:

لغة: تأتى كلمة الفكر فى لسان العرب من فكر فكراً. وتفكر وجمعاها أفكار وفكر فى

الأمر أى عمل الخاطر فيه وتأمله ويقال فى الأمر فكر أى نظر ورؤية(٦٤).

والفكر أعمال العقل فى المعلوم للوصول إلى معرفة المجهول، والتفكير: أعمال الفكر فى مشكلة للتوصل إلى حلها(٦٥).

إصطلاحاً: يعرف الفكر اصطلاحاً: بأنه جملة النشاط الذهنى وأسمى صور العمل

الذهنى بما فيه من تحليل وتركيب وتنسيق(٦٦).

ج- الأمن الفكرى:

يعرف أنه "النشاط والتدابير المشتركة بين الدولة والمجتمع لتجنب الأفراد والجماعات شوائب عقديّة أو فكرية أو نفسية، تكون سبباً فى إنحراف السلوك والأفكار والأخلاق عن جادة الصواب أو سبباً للوقوع فى الميالك(٦٧).

كما يعرف بأنه " تأمين افكار وعقول أفراد المجتمع من كل فكرى شائب ومعتقد خاطئ يشكل خطراً على نظام الدولة وأمنها، وبما يهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار وذلك من خلال برامج وخطط الدولة التي تقوم على الإرتقاء بالوعي العام لأفراد المجتمع من جميع النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية وغيرها (٦٨).

ويري آخر أن مفهوم الأمن الفكري يتمثل في إحساس المجتمع أن منظومته الفكرية ونظامه الأخلاقي الذي يرتب العلاقات بين الأفراد داخل المجتمع ليس في موضع تهديد من فكر وافد، أو الاطمئنان إلي سلامة الفكر من الانحراف الذي يشكل تهديدا للأمن الوطني أو أخذ مقوماته الفكرية والثقافية و الأمنية، أو بمعنى آخر حماية المنظومة الفكرية والعقدية والثقافية والأخلاقية، و الأمنية للفرد والمجتمع بما يحقق الاطمئنان التام إلي سلامة الفكر من الانحراف الذي يشكل تهديدا للأمن الوطني (٦٩).

ويمكن تعريف الأمن الفكري إجرائياً:

١- تأمين أفكار طلاب المرحلة الثانوية ضد كل معتقد وفكر وسلوك خاطئ.

٢- وتحصين عقولهم ضد المهددات والأخطار التي تؤدي إلى الإخلال بالثوابت العقائدية والوطنية والأخلاقية وغيرها.

٣- وذلك من خلال برامج وخطط وأنشطة تقوم بها المدرسة بالشراكة بينها وبين منظمات المجتمع المدني.

٤- بهدف وقاية الطلاب والمجتمع من مخاطر الإرهاب وتعزيز مستوى الأمن والاستقرار والطمأنينة في الحياة اليومية.

وتبرز أهمية الأمن الفكري من خلال سرد الآثار السلبية التالية التي يمكن أن تنتج في حالة إنعدام الأمن الفكري:

١- الآثار الاقتصادية: التأثير على التنمية الاقتصادية للدولة ومعدلات الإنتاج نتيجة تحويل النفقات التي كانت تدفع لمجالات تنموية إقتصادية إلى مجال الأمن لمقاومة الإرهاب، وإضعاف مجالات الحركة التجارية داخلياً وخارجياً، وهجرة رؤوس الأموال الوطنية نتيجة عدم الاستقرار، والخسائر المادية بسبب الأعمال الإرهابية على المنشآت الحيوية والمصانع، الفساد الإداري باستغلال حالة عدم الاستقرار (٧٠).

٢- الآثار الدينية: فالإنحرافات الفكرية لها آثار خطيرة في الفكر والدين والأخلاق، فإن أخطر الفتن التي تقوض بنيان أية أمة تلك الفتن التي تتخذ الدين شعاراً لها وتستتر وراءه، ومن أهم تأثيرات الإنحرافات الفكرية إحداث صراعات دينية ووطنية داخل المجتمع بين مختلف طوائفه وطبقاته.

٣- الآثار الاجتماعية: التأثير المباشر على خطط التنمية الاجتماعية التي تهدف لتوفير الخدمات الضرورية، تهديد تماسك البنية الاجتماعية، هجرة الكفاءات الوطنية بسبب الأرباب. العميرى

٤- الآثار السياسية: منها النيل من سمعة الدولة وهيبته ونقلها السياسى أمام الرأى العام المحلى والخارجى.

٥- الآثار النفسية: منها تهديد الإستقرار النفسى للأشخاص نتيجة القلق والإكتئاب.

٦- الآثار الأمنية: ومنها فقدان الثقة فى الأجهزة الأمنية وعدم الطمأنينة والخوف عند ممارسة الحياة العادية (٧١).

٤- مفهوم المرحلة الثانوية:

المرحلة الثانوية: تناظر المستوى الثالث من التصنيف الدولى لنظم التعليم، ويلتحق بها التلميذ فى سن ١٥ سنة، ولها مسارين هما:

أ- الثانوية العامة: التي تقبل المجموع المحدد لنهاية المرحلة الإعدادية ويؤهل هذا المسار الطالب للإلتحاق بالتعليم الجامعي أو ما بين الثانوي والجامعي (المعاهد فوق المتوسطة).

ب- الثانوية الفنية "الدبلوم": بأنواعها (الصناعي، التجاري، الفني، الزراعي) ومدتها إما ٣ سنوات أو ٣-٥ سنوات " وذلك المسار يعد الطالب للإلتحاق بسوق العمل مباشرة مع إمكانية الإلتحاق ببعض الكليات والمعاهد في حالة كان مجموع درجات الطالب ٧٠% على الأقل في نهاية تلك المرحلة (٧٢).

فهى المرحلة التي تقابل مرحلة المراهقة المتوسطة والتي تعتبر إمتداد للمرحلة السابقة التي مر بها الطالب أثناء المرحلة الإعدادية ومرحلة المراهقة مرحلة مستمرة منذ البلوغ حتى نهاية المرحلة ويصعب فصلها أو تقسيمها، وتمتد المرحلة الثانوية من الخامسة عشر حتى الثامنة عشر فى أغلب الأحوال وهى مرحلة مراهقة متوسطة لذا هناك حاجات خاصة بطلاب المرحلة الثانوية تميزها عن أى مرحلة أخرى منها الحاجة إلى الأمن (٧٣).

ويقصد بطلاب المرحلة الثانوية فى هذه الدراسة:

١- الطلاب فى المرحلة العمرية فوق الخامسة عشر عاماً.

٢- ملتحقون بإحدى مدارس التعليم الثانوى العام أو الفني.

٣- حيث تسعى المدرسة بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني لتحقيق الأمن الفكرى

لديهم لوقايتهم من مخاطر الأرباب والتطرف.

ثامناً: الموجّهات النظرية:

١- نظرية المنظمات:

إذا كان المنظم الاجتماعي يرغب في مساعدة المجتمع المحلي على تحقيق أهدافه، فإن ذلك يتطلب ضرورة العمل من خلال منظمات يمكن من خلالها مواجهة الاحتياجات الأساسية للمجتمع، ولكي يمارس الاختصاصي الاجتماعي عمله بكفاءة عالية فعليه فهم المنظمات واكتساب المهارات المناسبة للتأثير عليها، وإحداث تغيير في سياستها، وبرامجها حتى يمكن أن يحقق الأهداف العامة لأفراد المجتمع (٧٤).

فالمنظمات عبارة عن وحدات اجتماعية مخططة، أنشئت بقصد تحقيق أهداف معينة، فالمنظمات لا توجد عشوائياً، وإنما توجد بناء على دراسة لاحتياجات المجتمع (٧٥).

وفي ذلك يرى "رشاد أحمد عبداللطيف" أن المنظمات هي (٧٦):

- ١- وحدات، كيانات، بناءات إجتماعية.
- ٢- تم إنشاء هذه المؤسسات بناء على تخطيط مسبق وعلى أساس علمي مدروس.
- ٣- أن القصد من إنشائها هو تحقيق أهداف معينة (اقتصادية، اجتماعية، سياسية، ثقافية، دينية،... إلخ) أي إنها وحدات هادفة.
- ٤- تستخدم المنظمة مجموعة من الأدوات لتحقيق أهدافها (المقابلات، الاجتماعات، الندوات،... إلخ).
- ٥- يعمل بها أشخاص (مهنيون، إداريون، عاديون) لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة (المنظمة).
- ٦- تقوم على أساس التفاعل بين العناصر المكونة لها وعلى أساس التفاعل مع المجتمع المحيط.
- ٧- تنظم العلاقات بين أفرادها، وبينها وبين المجتمع مجموعة من اللوائح المكتوبة أو المتعارف عليها، وكذلك مجموعة من القيم والعادات والتقاليد.
- ٨- يوجد للمنظمة إذا كانت كبيرة الحجم أنساق فرعية تحقق أهداف المنظمة الأم وتلتزم بلوائح المنظمة الأم وقيمها.
- ٩- تسعى المنظمات إلى خدمة المجتمع الكبير وتحقيق أهدافه.

أوجه الاستفادة من النظرية:

ويمكن أن يستفيد الباحث من تلك النظرية في:

- ١- إن المنظمات، ومنها المدارس كمنظمات حكومية والجمعيات الأهلية كمنظمات أهلية لها دور كبير في تنمية المجتمع المحلي وتحقيق أهدافه.

٢- هذه المنظمات تم إنشاؤها لتحقيق أهداف محددة، والتي تسهم في إشباع احتياجات المجتمع ومواجهة مشكلاته.

٣- تعمل المنظمة على التنسيق بينها وبين المؤسسات الأخرى في المجتمع لبذل الجهود لتحقيق الأمن الفكري لطلاب المدارس.

٢- نظرية التبادل الاجتماعي:

وتقوم هذه النظرية على مجموعة من الفرضيات التي تنظر إلى السلوك الاجتماعي على أنه يقوم على العلاقة التبادلية بين طرفين، حيث يتكون التبادل الاجتماعي من الأفعال الإرادية التي يقوم بها الأفراد ويحركها العائد أو المكسب الذي يتوقعون الحصول عليه (٧٧)، حيث يتطوى التبادل الاجتماعي على "التفاعل وتبادل الأشياء، وهذا التبادل قد يكون مادي كتبادل الموارد أو غير مادي كتبادل المشاعر (٧٨).

أما عن إفتراضات نظرية التبادل حول طبيعة العلاقات فهي على النحو التالي (٧٩):

١- التبادلات الاجتماعية توصف من خلال الإعتماد المتبادل، وهذا يعنى أنه لكى يحصل:

أحد الأطراف على أرباح عليه أن يوفر مكافآت للآخر نتيجة تلك العلاقة.

٢- الخيرات الناشئة عن تلك العلاقات تساعد في توجيه تبادلات لاحقة.

٣- يتم تنظيم التبادلات الاجتماعية من خلال المعاملة بالمثل، وقواعد العدالة.

٤- ديناميات التفاعل التي تحدث في إطار العلاقات، وإستقرار تلك العلاقات على مدى

الزمن يتوقف على مستويات متباينة من الجذب والإعتماد المتبادل التي تتم بين

المشاركين في تلك العلاقة.

وفي إطار هذه النظرية يرى جورج هومانز الجماعات الإنسانية في نظره أنها تعنى

مجموعة من الأفراد المتفاعلين في نشاطات مختلفة، وبهذا تشكل النشاطات وعمليات التفاعل

والتعاطف نسقاً اجتماعياً، يتضمن هذا النسق بعدين داخلي وخارجي، بينهما تفاعل متبادل،

حيث يمثل البعد الخارجى علاقة النسق الداخلى بالبيئة والجماعات الأخرى، أما النسق الداخلى

فيتصف بعلاقات التكامل والتباين.

هذا وتؤدى عملية التبادل، وخاصة التي تتصف بالعدالة، إلى تقوية العلاقات الاجتماعية

والتضامن (٨٠).

٣- نموذج شيرارد:

وجد "شيرارد" أن التعاون والتنسيق بين المنظمات هدف هام وهو فى الواقع عملية، وغاية،

وحالة، وجزء من قيم المجتمع، ويمكن أن يكون هذا الهدف معترف به وظاهر كما يمكن أن

يكون هدف غير رسمي، وهذا الهدف يمكن أن يكون مؤقتاً أو مستمراً كما يمكن أن يكون نادر الوقوع أو كثير الوقوع (٨١).

وقد وجد شيرارد أيضاً أن لتحقيق هذا التنسيق يجب توفر العاملين الآتيان:

١- أن يكون هناك ارتباط وتداخل في علاقات العمل وتبادل للخدمات والمنفعة بين المنظمات المجتمعية.

٢- أن يكون هناك وعي كاف بأهمية التنسيق وضرورة وجوده بين تلك المنظمات (٨٢).
وحسبما أشار "الخياط" يمكن أن يتحقق ذلك إذا قامت بين هذه المنظمات إتصالات منظمة سليمة بجانب وجود تكوين وبناء يساعد على ذلك في تلك المنظمات بجانب وجود أهداف ومواقف وأزمات تساعد على العمل المشترك وتحقيق التنسيق المطلوب، لذلك يجب أن تكون هناك علاقات عمل في صميم تكوين الأجهزة والمنظمات الاجتماعية يساعد على تحقيق ذلك، كذلك يجب أن تكون هناك حوافز تشجيعية لتحقيق التعاون بين الأجهزة والمنظمات في صورة تبادل منافع وخدمات أو عملاء وموارد مالية أو معلومات، ويجب الإهتمام بوسائل الإتصال التي تؤدي إلى إيجاد التعاون والتنسيق بين المنظمات الاجتماعية (٨٣).

ويمكن أن تستخدم هذه النظرية وفقاً لهذه الدراسة من خلال تنظيم إتصال بين كل من المدارس من خلال الإدارة التعليمية المختصة ومنظمات المجتمع المدني يتضمن ذلك الإتصال علاقات تعاونية تقوم على العمل المشترك والتنسيق بينها لتحقيق هدف مشترك وهو تحقيق الأمن الفكري لطلاب المدارس.

٤- المدخل الوقائي:

يعد المدخل الوقائي من المدخل الهامة في مهنة الخدمة الاجتماعية، حيث يبدأ قبل حدوث المشكلة بهدف منع ظهورها، أو تجنب حدوثها فيقوم بمساعدة الأفراد والجماعات والمنظمات والمجتمعات على فنادى المشكلات المتوقعة، أو التنبؤ بها (٨٤)، ويركز على الأفراد والجماعات الأكثر تعرضاً للمخاطر لكونهم أكثر عرضة للمشاكل من غيرهم (٨٥).

وقد عرف قاموس الخدمة الاجتماعية الوقاية بأنها الأفعال التي يقوم بها الاخصائيون الاجتماعيون وآخرون لتقليل أو إزالة الظروف الاجتماعية والنفسية المفروض أنها تسبب أو تساهم في المرض الجسدى أو الإنفعالى وأحياناً المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وتشتمل الوقاية على تثبيت هذه الظروف في المجتمع التي تحسن الفرص للأفراد والأسر، والمجتمعات المحلية لتحقيق إنجاز إيجابى (٨٦)، فهي فعل مخطط يتم القيام به تحسباً لظهور

مشكلة معينة، أو مضاعفات لمشكلة كانت قائمة أصلاً بما يؤدي إلى الإعاقة الكاملة أو الجزئية للمشكلة أو المضاعفات المترتبة عليها (٨٧).

وقد اتفق العلماء على أن ممارسة الوقاية وبرامجها يجب أن تركز على التنبؤات المتعلقة بالمرض أو الصحة، والتي تسمى عوامل الخطر وعوامل الوقاية (٨٨)، حيث تُعتبر عوامل الخطر عن الظروف التي تزيد من احتمالات النتائج السلبية أما للعوامل الوقائية تُعبر عن الظروف التي تقلل من احتمالات النتائج السلبية (٨٩)، وعادة ما يتم تصنيف عوامل الخطر والعوامل الوقائية إلى ثلاث مجموعات: عوامل فردية، وعوامل أسرية، وعوامل بيئية، وهو ما يمثل المستويات الثلاثة التي حددها نظرية النظم الأيكولوجية (٩٠).

ويصنف النظام التقليدي جهود الوقاية وفق ثلاث مستويات على النحو التالي:

١- مستوى الوقاية الأولية: وتهدف إلى منع ظهور المشكلة أو المرض من الحدوث تماماً.

٢- مستوى الوقاية الثانوية: وتهدف إلى التدخل المبكر بعد حدوث المشكلة أو المرض.

٣- مستوى الوقاية الثالثية: وتهدف إلى تجسيد الموقف أو المشكلة ومنع تطورها.

في حين يصنف النظام الجديد جهود الوقاية وفق مستويين وهما: جهود وقائية شاملة، وجهود وقائية انتقائية حيث تستهدف الوقاية الشاملة عامة الجمهور أو جماعة كاملة من السكان، بينما تستهدف جهود الوقاية الانتقائية أولئك الذين هم في خطر مرتفع مقارنة بالسكان عموماً (٩١).

وقد حدد مجلس البحوث القومي National Research Council، ومعهد الطب Institute of Medicine أن مصطلح الوقاية ينبغي أن يُستخدم فقط للإشارة إلى أنشطة التدخل التي تحدث قبل اندلاع المشكلة أو الاضطراب بشكل كامل، وهذه الجهود التي وُصفت سابقاً بأنها جهود ثانوية أو ثالثية تعتبر جهود علاجية عند وقوع المشكلة (٩٢).

وبتحليل ما سبق وفي ضوء الدراسة الجالية تُشتمل الوقاية على الجوانب التالية:

١- الجهود والأفعال التي تُنفذ بغرض التحسين الفكري للطلاب ضد أي تيارات أو اتجاهات فكرية منحرفة أو مفاهيم مغلوطة.

٢- جهود تُبذل بغرض تقليل حدوث المشكلات عن طريق تحديد المجموعات المعرضة للمخاطر، وإزالة العوامل والظروف التي تسبب أو تسهم في حدوث هذه المشكلات، وتعلم الناس كيفية تجنب السلوكيات والمواقف غير المرغوبة.

٣- جهود تُبذل بغرض تخفيف الآثار الخطيرة (التطرف أو الإرهاب) المترتبة على حدوث هذه المشكلات وزيادة مقدرة الأفراد على مواجهتها.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

أولاً: نوع الدراسة:

تُعد هذه الدراسة من أنماط الدراسات الوصفية التي تتضمن دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة ما أو موقف أو مجموعة من الناس أو مجموعة من الأوضاع من أنسب الدراسات لهذه الدراسة (٩٣)، وتُستهدف تقرير خصائص ظاهرة معينة من خلال جمع البيانات عنها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى النتائج وإمكانية تعميمها (٩٤).

ثانياً: منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على منهج المسح الاجتماعي **social survey** كأحد المناهج المستخدمة الرئيسية التي تُستخدم في البحوث الوصفية، والذي يهتم بوصف الظواهر الموجودة في جماعة معينة، وفي مكان معين، ويتناول أشياء موجودة بالفعل وقت إجراء المسح وليست ماضية، كما يغلب عليها الصفة العملية حيث يستفاد بالمسح الاجتماعي في جمع الحقائق عن الظاهرة الاجتماعية بعد أن تكون قد أجريت بحوث كشفية عليها (٩٥).

ثالثاً: أدوات الدراسة:

تُعد الأداة الوسيلة العلمية التي يستخدمها الباحث في جمع بياناته من المفردات في المجتمع الذي يحدده (٩٦)، وفي هذه الدراسة استخدم الباحث إستمارة إستبيان طُبقت على كل من:

- الاخصائيين الاجتماعيين بالمدارس، ومدراء المدارس، وأعضاء مجالس الآباء والأمناء والمعلمين بالمدارس عينة الدراسة، وأعضاء مكتب توجيه التربية الاجتماعية بمديرية التربية والتعليم، وأعضاء مكتب الخدمة الاجتماعية بإدارة أسبوط التعليمية، والاختصاصيين الاجتماعيين والعاملين وأعضاء مجالس الإدارة بالجمعيات الأهلية عينة الدراسة.

حيث قام الباحث بالتأكد من ثبات الإستمارة بتطبيق الإستمارة على عدد (١٠) عشرة مفردات كتجربة أولى، وقام الباحث بإعادة الإختبار بعد (١٥) خمسة عشرة يوماً على نفس العينة، وتم حساب معامل الثبات طبقاً لمعادلة (جتمان) الآتية:-

عدد الأخطاء

$$\text{معامل الثبات جتمان} = 1 -$$

عدد الأسئلة × عدد المبحوثين

معامل الثبات جتمان = ١ - $\frac{0.86}{10 \times 10}$ وهو معامل ثبات صالح

الصدق الإحصائي = معامل الثبات = ٠.٩٣

وبذلك يكون معامل الصدق والثبات مقبولين، مما يدل على صدق الإستمارة وثباتها وصلاحيتها للتطبيق.

رابعاً: مجالات الدراسة:

١- المجال المكاني: تم تطبيق الدراسة الميدانية على عدد من المدارس والجمعيات الأهلية المعنيين بالشراكة المجتمعية لتحقيق الأمن الفكرى لدى طلاب المدارس بمدينة أسبوط وهى على النحو التالى:

جدول (١) يبين حصر بأسماء المدارس والمنظمات الأهلية المختارة

٢	المدارس
١	مدرسة خديجة يوسف الثانوية بنات.
٢	مدرسة الجامعة الموحدة الثانوية.
٣	مدرسة الخياط الثانوية.
٤	مكتب توجيه التربية الاجتماعية بمديرية التربية والتعليم بأسبوط.
٥	مكتب الخدمة الاجتماعية بإدارة أسبوط التعليمية.
٦	جمعية الطفولة والتنمية.
٧	جمعية أصدقاء مصابى الحروق.
٨	جمعية رعاية الطلبة.
٩	جمعية مصر الخير - فرع أسبوط

وقد وقع إختيار الباحث على تلك الأجهزة بسبب أنهم شركاء فى تنفيذ برنامج "قوافل الرعاية الاجتماعية التابع لإستراتيجية وزارة التربية والتعليم تحت شعار "شعب واحد- وطن واحد" لطلاب المدارس والتي يأتى ضمنها (تحقيق الأمن الفكرى لطلاب المدارس)، كما أن الباحث قد شارك فى إلقاء بعض المحاضرات المتعلقة بموضوع الأمن الفكرى فى المدارس عينه للدراسة.

٢- المجال البشرى:

١- مجتمع الدراسة: ويتكون المجتمع البشرى population من المسئولين عن تنفيذ قوافل الرعاية الاجتماعية التابعة لوزارة التربية والتعليم والتي يأتي ضمنها تحقيق الأمن الفكرى لطلاب المدارس على النحو التالى: الاخصائيين الاجتماعيين بالمدارس، ومدراء المدارس، وأعضاء مجالس الآباء والأمناء والمعلمين بالمدارس عينة الدراسة، وأعضاء مكتب توجيه التربية الاجتماعية بمديرية التربية والتعليم، أعضاء مكتب الخدمة الاجتماعية بإدارة أسبوط التعليمية، الاخصائيين الاجتماعيين وأعضاء مجالس الإدارة والعاملين بالجمعيات الأهلية عينة الدراسة (شركاء المدارس فى تحقيق الأمن الفكرى للطلاب)

٢- عينة الدراسة:

أ- الحصر الشامل لجميع المسئولين السابق ذكرهم وهم على النحو التالى:

جدول (٢) يوضح عدد المسئولين بالمدارس والإدارات التعليمية عينة للدراسة

م	المنظمات المستهدفة	عدد الاخصائيين	عدد المدراء	عدد أعضاء مجلس الآباء والأمناء والمعلمين
١	مدرسة خديجة يوسف الثانوية بنات.	٣	١	١١
٢	مدرسة الجامعة الموحدة الثانوية.	٢	١	١١
	مدرسة الخياط الثانوية.	٢	١	١١
٣	مكتب الخدمة الاجتماعية بمديرية التربية والتعليم بأسبوط.	٧	١	
٤	مكتب الخدمة الاجتماعية بإدارة أسبوط التعليمية.	٥	١	
	المجموع	١٩	٥	٢٣

مجلة الخدمة الاجتماعية □

جدول (٣) يوضح عدد العاملين بمنظمات المجتمع المدني عينة الدراسة

م	المنظمات المستهدفة	أعضاء مجالس الإدارة	الاخصائيين الاجتماعيين والعاملين
١	جمعية الطفولة والتنمية.	٩	٨
٢	جمعية رعاية الطلبة.	٩	٦
٣	جمعية أصدقاء مصابي الحروق.	٩	٥
٤	جمعية مصر الخير - فرع أسنوط	٧	٣
	المجموع	٣٤	٢٢

وبذلك يكون العدد الكلي للعينة التي طبقت عليها الدراسة ١١٣ مفردة، وتم إستبعاد ١٠ مفردات تم تطبيق الثبات عليها، فيصبح العدد ١٠٣ مفردة.

ثالثاً: المجال الزمني: تمت فترة جمع البيانات من الميدان فتي الفترة الزمنية من ٢٠١٧/١١/١٣ حتى ٢٠١٧/١٢/٦.

عرض الجداول ومناقشة نتائج الدراسة:

جدول (٤) يوضح خصائص مجتمع الدراسة

١	النوع	التكرار	النسبة	٢	السن	التكرار	النسبة
أ	ذكر	٥٧	%٥٥,٣٣	أ	أقل من ٣٠ سنة	١٨	%١٧,٤٧
ب	أنثى	٤٦	%٤٤,٦٦	ب	من ٣٠ سنة إلى أقل من ٤٠ سنة	٤٦	%٤٤,٦٦
٣	الحالة الاجتماعية			ج	من ٤٠ سنة إلى أقل من ٥٠ سنة	٢١	%٢٠,٣٨
أ	أعزب	١٧	%١٦,٥	د	من ٥٠ سنة فأكثر	١٨	%١٧,٤٧
ب	متزوج	٧٧	%٧٤,٧٥	٤	المؤهل	٤	%٧,٧٦
ج	مطلق	٥	%٤,٨٥	أ	مؤهل متوسط	٨	%٧,٧٦

مجلة الخدمة الاجتماعية □

د	أرمل	٤	%٣,٨٨	ب	مؤهل عالي	٤٣	%٤١,٧٤
٥	مكان العمل			ج	دبلوم دراسات عليا	٤٢	%٤٠,٧٧
أ	مدرسة	٤٧	%٤٥,٦٣	د	ماجستير	٤	%٣,٨٨
ب	إدارة تعليمية	١٤	%١٣,٥٩	٥	دكتوراه	٦	%٥,٨٢
ج	جمعية أهلية	٥٦	%٥٤,٣٦	٦	الوظيفة الحالية		
٧	سنوات الخبرة			أ	إخصائى اجتماعى	٣٠	%٢٩,١٢
	أقل من ٥ سنوات	١٣	%١٢,٦٢	ب	مدير (إدارة - مدرسة) بالتربية والتنظيم	٤	%٣,٨٨
	من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات	١٤	%١٣,٥٩	ج	عضو بمجلس الآباء والأمناء والمعلمين	٣٢	%٣١,٠٦
	من ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة	٤٠	%٣٨,٨٢	د	مدير مجلس إدارة جمعية أهلية	٣	%٢,٩١
	من ١٥ سنة إلى أقل من ٢٠ سنة	١٩	%١٨,٤٤	هـ	عضو مجلس إدارة بجمعية أهلية	٢٩	%٢٨,١٥
	من ٢٠ سنة فأكثر	١٧	%١٦,٥	و	موظف بجمعية أهلية	٥	%٤,٨٥
٨	الدورات التدريبية			٩	نوعية الدورات		
أ	نعم	٨٢	%٧٩,٦١	أ	فى المجال التربوى	٤٧	%٥٧,٣١
ب	لا	٢١	%٢٠,٣٩	ب	فى المجال الأمنى	١٦	%١٩,٥١
				ج	فى المجالين معاً	١٩	%٢٣,١٧

باستقراء الجدول السابق يتبين لنا مايلي:

- النوع: أن هناك توازن في النوع الاجتماعي بالمدارس ومنظمات المجتمع المدني عينة الدراسة حيث خاجت نسبة الذكور ٥٥,٣٣% بينما جاءت نسبة الإناث ٤٤,٦٦%.
- السن: أن نسبة المبحوثين الذين تقع أعمارهم من ٣٠ سنة إلى أقل من ٤٠ سنة جاءت في المرتبة الأولى بنسبة ٤٤,٦٦% ويرجع ذلك إلى الإستقرار الذي يتمتع به العمل داخل المنظمات الحكومية والأهلية ورضا هؤلاء العاملين عن طبيعة عملهم في هذه المنظمات، أما المرحلة العمرية من ٤٠ سنة إلى أقل من ٥٠ سنة جاءت بنسبة ٢٠,٣٨ وهي مرحلة متوازنة تدل على توازن المراحل السنية في المدارس والمنظمات الأهلية، أما من هم في المرحلة العمرية أقل من ٣٠ سنة، وكذلك من هم في المرحلة العمرية من ٥٠ سنة فأكثر جاءت بنسبة مئوية بلغت (١٧,٤٧%) لكل مرحلة، وإن دل هذا فيدل على إستعانة المنظمات الحكومية والأهلية بالعنصر الشبابي في العمل لمناسبة العمل بالمنظمات لما يحتاج إليه من جهد، ونشاط وحركة هذا بالنسبة لمن تقع أعمارهم في المرحلة العمرية أقل من ٣٠ سنة، بينما من تقع أعمارهم في المرحلة العمرية من ٥٠ فأكثر كان هؤلاء معظمهم يشغل مناصب مديروا المنظمات الحكومية والأهلية ورؤساء مجالس إدارة ورؤساء أقسام لما يتمتعوا به من خبرة ونضج مهني كافي لشغل هذه المناصب، كما أن هؤلاء يساعدون العاملين الجدد في تفهم طبيعة العمل بالمنظمات ويقومون بنقل الخبرات الفنية والميدانية لهم، كما تقع عليهم مسئولية إعداد الأجيال التالية لتولى مواقع المسئولية والقيادة.
- الحالة الاجتماعية: أن الحالة الاجتماعية للمبحوثين جاءت أغلبها فئة من هم متزوجين بنسبة (٧٤,٧٥%) وهو معدل طبيعي لهذه الفئة العمرية ويعطي إنطباع عام عن تماسك البناء الأسري والإستقرار العائلي للعاملين والذي ينعكس بدوره على زيادة المشاركة في العمل حيث يعد الزواج من النظم الاجتماعية الرئيسية والتي تساهم في بناء مجتمع مستقر ومتوازن.
- المؤهل: يتضح أن نسبة المبحوثين الحاصلين على مؤهلات عليا فأكثر جاءت مرتفعة وربما يرجع ذلك لما ترضه طبيعة العمل الوظيفي في المدارس فمعظمهم مؤهلات تربوية بالإضافة إلى أن الإخصائيين الاجتماعيين وهم خريجي كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية وما يعادلها بينما جاءت أقل نسبة من يحملون مؤهلات متوسطة بنسبة بلغت (٧,٧٦%) وقد يرجع ذلك إلى نوعية بعض المهام والوظائف في المنظمات، مثل المسئول الإداري أو السكرتير لملائمة مؤهلاتهم.

- جهة العمل: تنوع أماكن عمل الباحثين ويرجع ذلك إلى طبيعة الدراسة الحالية التي تم تطبيقها على بعض المدارس وبعض منظمات المجتمع المدني وهذا ما فرض اختلاف أماكن العمل حيث جاءت نسبة من يعملون في المدارس باختلاف وظائفهم (٤٥,٦٣%).

- نوع الوظيفة: اختلاف الوظائف الحالية لعينة الدراسة فمنهم من يشغل منصب مدير مدرسة أو مدير إدارة أو رئيس مجلس أمناء أو مدير إدارة جمعية أهلية أو إخصائي اجتماعي فتنوعت الوظائف حسب طبيعة الدراسة فكان أغلبها الوظائف الأحادية مثل مديري المدارس ومدير إدارة الجمعيات الأهلية بينما كانت نسبة من يشغلون وظيفة إخصائي اجتماعي أو عضو مجلس أمناء مرتفعة نظراً لتعدد تلك الوظائف في نفس مكان العمل.

- سنوات الخبرة: توضح نتائج الجدول أن من كانت سنوات خبراتهم تتراوح من ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة جاءت في المرتبة الأولى بنسبة ٣٨.٨٣% ونستخلص من ذلك ارتفاع الخبرة الوظيفية والعملية لدى عينة الدراسة مما يجعلهم مؤهلين لبذل الجهد ورفع مستوى الأداء لتحقيق أهداف المنظمات التي ينتمون إليها.

- حضور الدورات: جاءت نسبة من حضروا الدورات التدريبية ٧٩.٦١% وهذا يؤكد حرص العاملين بالمؤسسات التعليمية والمنظمات الأهلية على حضور الدورات ولكن كانت النسبة الأكبر ممن حضروا الدورات كانت في المجال التربوي في حين أن الدورات المتعلقة بالمجال الأمني وتنمية الوعي جاءت نسبتها قليلة، ونستخلص من تلك النتيجة أنه يجب على المنظمات المعنية بتنظيم دورات تدريبية تركز بشكل أكبر على الجانب الأمني والتوعوي وإن كان في الأصل الدورات التربوية تدعم الجانب الأمني والفكري.

٢- الإجابة على التساؤل الأول: واقع الشراكة المجتمعية القائمة بين المدارس ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق الأمن الفكري لدى طلاب المدارس الثانوية.

مجلة الخدمة الاجتماعية

جدول (٥) يوضح إستجابيات أفراد عينة الدراسة تجاه واقع الشراكة العاديه بين المدرسة ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق الأمن الفكرى لدى طلاب المدارس الثانوية:

الترتيب	النسبة الدرجة	المتوسط	مجموع الأوزان	٦	٣ ٤	٥٦	العبارات
١	%٨١,٨٧	٢,٤٥	٢٥٢	٩	٢٨	٥٦	١- تقدم منظمات المجتمع المدني الدعم المالى للمدارس من خلال التبرعات العاديه والعينية للارسة للطلاب.
٤	%٧٩,٩٣	٢,٣٩	٢٤٧	١١	٤٠	٥٢	٢- تفتح المدرسة مرافقها (الملاعب، قاعة الاجتماعات) لمنظمات المجتمع المدني لتنفيذ أنشطة لصالح الطلاب.
٧	%٦٩,٩	٢,٠٩	٢١٦	٢١	٥١	٣١	٣- تقوم منظمات المجتمع المدني بتدريب الاخصائيين الاجتماعيين بالمدارس والمعلمين على كيفية تحقيق الأمن الفكرى للطلاب.
٥	%٧٩,٢٨	٢,٣٧	٢٤٥	١٠	٤٤	٤٩	٤- قيام منظمات المجتمع المدني بتحمل جزء من نفقات الرحلات المدرسية لتسى تنظها المدرسة للطلاب.
٣	%٨٠,٥٨	٢,٤١	٢٤٩	١٠	٤٠	٥٣	٥- إستخدام موارد وإمكانيات منظمات المجتمع المدني لخدمة المدرسة.
٦	%٧٦,٣٧	٢,٢٩	٢٣٦	١٩	٥٤	٣٠	٦- قيام منظمات المجتمع المدني بتنظيم رحلات لصالح الطلاب لزيارة المعالم التاريخية بالمجتمع.
٦	%٧٦,٣٧	٢,٢٩	٢٣٦	١٥	٤٣	٤٥	٧- تقوم منظمات المجتمع

مجلة الخدمة الاجتماعية □

							المدنى بتطوير مرافق المدرسة لتكون صالحة لممارسة الأنشطة الطلابية.
١	٨١,٨٧ %	٢,٤٥	٢٥٣	٧	٤٥	٥١	٨- توفير الرعاية الاجتماعية للطلاب الذين لديهم مشكلات أسرية تؤثر على مستوى تحصيلهم.
٢	٨١,٢٢	٢,٤٣	٢٥١	١٣	٤٥	٤٥	٩- دعم تنفيذ أنشطة مشتركة تزرع الشعور بالمحافظة على مكتسبات الوطن ومقدراته لدى الطلاب.
			٢١٨٦	١١٥	٤٠٠	٤١٢	المجموع
				١٢,٧٧	٤٤,٤٤	٤٥,٧٧	المتوسط
١٠٠ %				١٢,٤ %	٤٣,١٤ %	٤٤,٤٤ %	النسبة المئوية
							القوة النسبية
							٧٨,٦ %

تؤثر نتائج الجدول السابق (٥) إلى واقع الشراكة المادية بين المدرسة ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق الأمن الفكرى لدى طلاب المدارس الثانوية كان (مرتفعاً)، ويتضح ذلك من خلال الدرجات المغيارية الخاصة بإستجابات المبحوثين حيث جاء مجموع الأوزان وفقاً لهذا المتغير (٢١٨٦) وبقوة نسبية (٧٨,٦%)، وبإستقراء هذا الجدول يتضح ما يلى:

- جاء فى المراكز الأولى كل من توفير الرعاية الاجتماعية للطلاب الذين لديهم مشكلات أسرية تؤثر على مستوى تحصيلهم، تقديم منظمات المجتمع المدني للدعم المالى للمدارس من خلال التبرعات المادية والعينية اللازمة لتنفيذ الأنشطة بمتوسط مرجح (٢,٤٥) ودرجة نسبية (٨١,٨٧%) لكل عبارة منهما.
- بينما جاء فى المراكز التالية قيام منظمات المجتمع المدني بتطوير مرافق المدرسة لتكون صالحة لممارسة الأنشطة الطلابية، بمتوسط مرجح (٢,٢٩) ودرجة نسبية (٧٦,٣٢%). تقوم منظمات المجتمع المدني بتدريب الاخصائيين الاجتماعيين بالمدارس والمعلمين على كيفية تحقيق الأمن الفكرى للطلاب بمتوسط مرجح (٢,٠٩) ودرجة نسبية (٦٩,٩%).
- ونستنتج من ذلك أهمية توفير الرعاية الاجتماعية للطلاب الذين لديهم مشكلات أسرية تؤثر على مستوى تحصيلهم وذلك بسبب أن الطالب يمكن أن يعيش فى ظروف أو

مشكلات أسرية مثل الطلاق وزيادة عدد الأخوة وقلة إشراف الآباء على أبنائهم مما يدفع الطالب لتترك المدرسة ونفوره منها وعدم الشعور بإنتمائه لها وحسبما أشارت دراسة عبدالرحمن الغامدي (٢٠١٠) أنه يجب أن يشعر المتعلم بمساهمة الآخرين ودورهم في المجتمع ويقدر دور الدولة والمؤسسات المدنية وفي نفس الوقت يعرف حقوقه وهكذا نتحقق المواطنة الصالحة التي تجعل الفرد يعتز بإنتمائه لمدرسته ووطنه وأمته وثقافتها وحضارتها وبالتالي يكون عقل الطالب أمن فكرياً ضد أى تيارات معادية تززع ثقته وإيمانه في وطنه (٩٧).

مجلة الخدمة الاجتماعية

جدول (٦) يوضح إستجابات أفراد عينة الدراسة تجاه واقع الشراكة التنظيمية بين المدرسة ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق الأمن الفكرى لدى طلاب المدارس الثانوية:

الترتيب	النسبة الدرجة	المتوسط	المجموع	الأوزان	س	و	عبارات
١	٧٢,٤٩%	٢,١٧	٢٢٤	١٧	٥١	٣٥	١- المشاركة فى عقد محاضرات لتثقيف الطلاب أمنياً ليدرکوا أهمية الأمن بإعتباره مطلباً وحاجة إنسانية.
٢	٦٨,٦%	٢,٠٥	٢١٢	٢٢	٥٣	٢٨	٢- تزود المدرسة منظمات المجتمع المدني بمعلومات حول البرامج والأنشطة التى تقوم بها لصالح الطلاب فى سبيل تحقيق الأمن الفكرى.
٣	٦٩,٩%	٢,٠٩	٢١٦	٢٢	٤٩	٣٢	٣- تشارك منظمات المجتمع المدني فى تنظيم بعض البرامج المدرسية المتعلقة بالفكر السليم.
٤	٦٨,٢٨%	٢,٠٤	٢١١	٢٣	٥٢	٢٨	٤- عقد إجتماعات دورية بين منظمات المجتمع المدني والمدارس لتنظيم البرامج اللازمة لتحقيق الأمن الفكرى.
٣	٦٨,٦%	٢,٠٥	٢١٢	٢٥	٤٧	٣١	٥- تقوم منظمات المجتمع المدني بعمل زيارات متبادلة مع المدارس لمتابعة كل جديد حول الأنشطة المتعلقة بتحقيق الأمن الفكرى.
٥	٦٢,٧٨%	١,٨٨	١٩٤	٣١	٥٣	١٩	٦- عقد دورات تدريبية مشتركة للاخصائين الاجتماعيين بالمدارس ومنظمات المجتمع المدني فى مجال الأمن الفكرى.
١	٧٢,٤٩%	٢,١٧	٢٢٤	١٧	٥١	٣٥	٧- تقوم المدرسة بدعوة منظمات المجتمع المدني لإحياء

مجلة الخدمة الاجتماعية

المناسبات الدينية والوطنية.						
٣	٢,٠٥	٢١٢	٢٥	٤٧	٣١	٨- تدعو المدرسة الخبراء ليدى منظمات المجتمع المدني لتقديم الندوات التوعوية حول الأمن الفكرى للطلاب.
٤	٢,٠٤	٢١١	٢١	٥٦	٢٦	٩- تتعاون منظمات المجتمع المدني مع المدرسة لتنظيم زيارات للطلاب للأجهزة الأمنية.
٣	٢,٠٥	٢١٢	٢٢	٥٣	٢٨	١٠- تنظيم مؤتمرات تتناول الأمن الفكرى والوقاية من الأرهاب والتطرف.
		٢١٢٨	٢٢٥	٥١٢	٢٩٢	المجموع
			٢٢,٥٠	٥١,٢	٢٩,٢	المتوسط
١٠٠			٢١,٨٤	%٤٩,٧	٢٨,٣٤	النسبة المئوية
%			%		%	
		%٦٨,٨٦				القوة النسبية

تشير نتائج الجدول السابق (٦) إلى أن واقع الشراكة التنظيمية بين المدرسة ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق الأمن الفكرى لدى طلاب المدارس الثانوية كان (مرتفعاً)، ويتضح ذلك من خلال الدرجات المعيارية الخاصة بإستجابات المبحوثين حيث جاء مجموع الأوزان وفقاً لهذا المتغير (٢١٢٨) وبقوة نسبية (٦٨,٨٦%)، وبإستقراء هذا الجدول يتضح ما يلى:

- جاء فى المراكز الأولى كل من المشاركة فى عقد محاضرات لتتقيف الطلاب أمنياً ليدركوا أهمية الأمن بإعتباره مطلباً وحاجة إنسانية، ويقام المدرسة بدعوة منظمات المجتمع المدني لإحياء المناسبات الدينية والوطنية بمتوسط مرجح (٢,١٧) ودرجة نسبية (٧٢,٤٩%) لكل عبارة منهما.

- بينما جاء فى المراكز التالية تعاون منظمات المجتمع المدني مع المدرسة لتنظيم زيارات للطلاب للأجهزة الأمنية بمتوسط مرجح (٢,٠٤) ودرجة نسبية (٦٨,٢٨%)، ثم عقد دورات تدريبية مشتركة للاخصائين الاجتماعيين بالمدارس ومنظمات المجتمع المدني فى مجال الأمن الفكرى بمتوسط مرجح (١,٨٨) ودرجة نسبية (٦٢,٧٨%).

مجلة الخدمة الاجتماعية

- وتستنتج من ذلك أهمية تثقيف الطلاب أمنياً وحسبما أشارت دراسة سعدى الصالح (٢٠٠٨) إلى أن أحد أسباب الإنحراف الفكرى هو ضعف التحصين العلمى والثقافى للطلاب(٩٨).

جدول (٧) يوضح إستجابات أفراد عينة الدراسة تجاه واقع الشراكة المعلوماتية بين المدرسة ومنظمات المجتمع المدنى لتحقيق الأمن الفكرى لدى طلاب المدارس الثانوية:

الترتيب	النسبة المئوية	المتوسط المرجح	الأوزان المجموع	Σ	Σ ² 4	Σ	العبارة
٣	٦٥,٣٧%	١,٩٦	٢٠٢	٢٥	٥٧	٢١	١- تقوم منظمات المجتمع للمدنى بتزويد المدرسة بمعلومات حول أسباب الإنحراف الفكرى لدى الطلاب.
١	٦٦,٠١%	١,٩٨	٢٠٤	٢٥	٥٥	٢٣	٢- تقوم منظمات المجتمع المدنى بدراسة الظروف الاجتماعية لأسر الطلاب الذين لديهم مشكلات وتقديمها للمدرسة.
٥	٦٤,٤%	١,٩٣	١٩٩	٢٦	٥٨	١٩	٣- تتعاون منظمات المجتمع المدنى مع المدارس لتجميع نتائج الدراسات والبحوث السابقة عن تحقيق الأمن الفكرى للطلاب.
٤	٦٥,٠٤%	١,٩٥	٢٠١	٢٥	٥٥	٢٢	٤- تشترك المدرسة مع منظمات المجتمع المدنى فى توفير قاعدة علمية دقيقة حول إحتياجات الطلاب من الأنشطة والبرامج المتطقة بتحقيق الأمن الفكرى.
٢	٦٥,٦٩%	١,٩٧	٢٠٣	٢٥	٥٦	٢٢	٥- تقوم منظمات المجتمع المدنى بإمداد المدرسة بمعلومات حول الفرص المجتمعية المتاحة والتي يمكن إستخدامها لصالح الطلاب.
٥	٦٤,٤%	١,٩٣	١٩٩	٢٦	٥٨	١٩	٦- دعم مصادر التعلم بالمدرسة بوسائل تساعد على تقوية الإلتزام الوطنى (بحوث أو كتب أو

مجلة الخدمة الاجتماعية

دراسات أو أفلام).							
٣	٦٥,٣٧%	١,٩٦	٢,٠٢	٢٥	٥٧	٢١	٧- تزويد المدرسة بالملصقات واللوحات الإعلامية الأمنية التي تحتوى مخاطر الأرتهاب والتطرف.
٤	٦٥,٠٤%	١,٩٥	٢,٠١	٢٦	٥٦	٢١	٨- التعاون فى إصدار وتوزيع التشرات والمطويات التوعوية حول مخاطر الإحتراف الفكرى.
			١٦١١	٢,٠٣	٤٥٢	١٦٨	المجموع
				٢٥,٣٧	٥٦,٥	٢١	المتوسط
١٠٠				٢٤,٦٣	٥٤,٨٥	٢٠,٣٨	النسبة المئوية
%				%	%	%	
%٦٥,١٦							القوة النسبية

تشير نتائج الجدول السابق (٧) إلى واقع الشراكة المعلوماتية بين المدرسة ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق الأمن الفكرى لدى طلاب المدارس الثانوية كان (متوسطاً)، ويتضح ذلك من خلال الدرجات المعيارية الخاصة بإستجابات المبحوثين حيث جاء مجموع الأوزان وفقاً لهذا المتغير (١٦١١) وبقوة نسبية (٦٥,١٦%)، ويستقرأ هذا الجدول يتضح ما يلى:

- جاء فى المراكز الأولى كل من قيام منظمات المجتمع المدني بدراسة الظروف الاجتماعية لأسر الطلاب الذين لديهم مشكلات وتقديمها للمدرسة بمتوسط مرجح (١,٩٨) ودرجة نسبية (٦٦,٠١%) ثم قيام منظمات المجتمع المدني بإمداد المدرسة بمعلومات حول الفرص المجتمعية المتاحة والتي يمكن إستخدامها لصالح الطلاب بمتوسط مرجح (١,٩٧) ودرجة نسبية (٦٥,٦٩%).

- بينما جاء فى المراكز الأخيرة كل من إشترك المدرسة مع منظمات المجتمع المدني فى توفير قاعدة علمية دقيقة حول إحتياجات الطلاب من الأنشطة والبرامج المتعلقة بتحقيق الأمن الفكرى، والتعاون فى إصدار وتوزيع التشرات والمطويات التوعوية حول مخاطر الإحتراف الفكرى بمتوسط مرجح (١,٩٥) ودرجة نسبية (٦٥,٠٤%) لكل عبارة، ثم تعاون منظمات المجتمع المدني مع المدارس لتجميع نتائج الدراسات والبحوث السابقة عن تحقيق الأمن الفكرى للطلاب بمتوسط مرجح (١,٩٣) ودرجة نسبية (٦٤,٠٤%).

مجلة الخدمة الاجتماعية □

- ونستنتج من ذلك أهمية دراسة إحتياجات الطلاب من الأنشطة والبرامج فالأنشطة الطلابية هي الميدان الرحب الذي يمارس فيه الطلاب هواياتهم، وهو مجموعة من البرامج الإيجابية التي تتفاعل صوب أهداف محددة بغية تحقيقها لتنمية شخصية الطالب وترفع من قدراته وتشتغل أوقات فراغه، فالطالب هو محورها وهدفها، فتحقيق الإيجابية في حياته أمر هام ومقصود إلى جانب دراسته الأكاديمية، وهذا ما أشارت إليه دراسة أمى كلينش (٢٠١١) (٩٩) حينما ركز على أهمية توفير الفرص للتجارب الإيجابية لتقبل الثقافات المتعددة وركزت الدراسة على المنهج اليوقائى مؤكدة أن الطلاب فى المرحلة الثانوية مستعدين لتقبل الأفكار المختلفة والتي ستصبح أفكار ثابتة مستقبلاً.

الإجابة على التساؤل الثانى: الفوائد والمزايا المتوقعة من إقامة الشراكة المجتمعية بين المدرسة ومنظمات المجتمع المدنى.

جدول (٨) يوضح إستجابات أفراد عينة الدراسة حول الفوائد والمزايا المتوقعة من إقامة الشراكة المجتمعية بين المدرسة ومنظمات المجتمع المدنى لتحقيق الأمن الفكرى لدى طلاب المدارس الثانوية:

| البيانات |
|----------|----------|----------|----------|----------|----------|----------|--|
| ٢ | ٩٣,٨٥% | ٢,٨١ | ٢٩٠ | ٠ | ١٩ | ٨٤ | ١- توفير بعض التجهيزات والتقنيات من تبرعات أفراد المجتمع لصالح خدمة المدرسة. |
| ٩ | ٨٩,٦٤% | ٢,٦٨ | ٢٧٧ | ٤ | ٢٤ | ٧٥ | ٢- إيجاد رقابة مجتمعية على المدرسة. |
| ٥ | ٩٢,٥٥% | ٢,٧٧ | ٢٨٦ | ٠ | ٢٣ | ٨٠ | ٣- ربط الطلاب بواقع المجتمع ومشكلاته. |
| ٦ | ٩١,٩% | ٢,٧٥ | ٢٨٤ | ٠ | ٢٥ | ٧٨ | ٤- إثراء بيئة التعلم. |
| ٣ | ٩٣,٥٢% | ٢,٨ | ٢٨٩ | ٠ | ٢٠ | ٨٣ | ٥- الاستفادة المتبادلة لدى كل المدرسة ومنظمات المجتمع المدنى من الإمكانيات. |
| ٧ | ٩١,٥٨% | ٢,٧٤ | ٢٨٢ | ٠ | ٢٦ | ٧٧ | ٦- تحسين مستوى تحصيل الطلاب الأكاديمى. |

مجلة الخدمة الاجتماعية

٨	٢,٧٣	٢٨٢	٠	٢٧	٧٦	٧- إستفادة منظمات المجتمع المدني من مرافق المدرسة لصالح أوقات فراغ الطلاب.
	%٩١,٢٦					
٣	٢,٨	٢٨٩	٠	٢٠	٨٣	٨- توفير مصادر مالية إضافية للمدرسة.
	%٩٣,٥٢					
١	٢,٨٢	٢٩١	٠	١٨	٨٥	٩- مشاركة المدرسة في التصدى للمشكلات الاجتماعية التي تضر المجتمع مثل الإرهاب والتطرف.
	%٩٤,٧١					
٤	٢,٧٩	٢٨٨	٠	٢١	٨٢	١٠- إيجاد جو من الثقة المتبادلة بين المدرسة والمجتمع المحلى فيما يتعلق بمناقشة قضية الأمن الفكرى.
	%٩٣,٢					
		٢٨٥٩	٤	٢٢٣	٨٠,٣	المجموع
			٠,٤	٢٢,٣	٨٠,٣	المتوسط
١٠٠			٠,٣٨	٢١,٦٥	٧٧,٩٦	النسبة المئوية
%				%	%	
		%٩٢,٥٢				القوة النسبية

تشير نتائج الجدول السابق (٨) إلى الفوائد والمزايا المتوقعة من إقامة الشراكة المجتمعية بين المدرسة ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق الأمن الفكرى لدى طلاب المدارس الثانوية كان (مرتفعاً)، ويتضح ذلك من خلال الدرجات المعيارية الخاصة بإستجابات الباحثين حيث جاء مجموع الأوزان وفقاً لهذا المتغير (٢٨٥٩) وقوة نسبية (%٩٢,٥٢)، وبإستقراء هذا الجدول يتضح ما يلى:

- جاء فى المراكز الأولى مشاركة المدرسة فى التصدى للمشكلات الاجتماعية التى تضر المجتمع مثل الإرهاب والتطرف بمتوسط مرجح (٢,٨٢) ودرجة نسبية (%٩٤,٧١) ثم توفير بعض التجهيزات والتقنيات من تبرعات أفراد المجتمع لصالح خدمة المدرسة بمتوسط مرجح (٢,٨١) ودرجة نسبية (%٩٣,٨٥).
- بينما جاء فى المراكز التالية إستفادة منظمات المجتمع المدني من مرافق المدرسة لصالح أوقات فراغ الطلاب بمتوسط مرجح (٢,٧٣) ودرجة نسبية (%٩١,٢٦)، ثم إيجاد رقابة مجتمعية على المدرسة بمتوسط مرجح (٢,٦٨) ودرجة نسبية (%٨٩,٦٤).

مجلة الخدمة الاجتماعية

- ونستنتج من ذلك أن المدرسة عليها الدور الرئيسى فى تنمية الأمن الفكرى والمحافظة عليه لدى الطلاب لما تقوم به من تحصين عقول الشباب ضد مظاهر الغلو والتكفير والتطرف فى الدين، وبما تسهم به من غرس القيم فى نفوس الطلاب وحثهم على التمسك بتعاليم الدين الصحيح، الأمر الذى يؤدى إلى وقايتهم من التطرف والإنحراف ويحقق لهم النمو النفسى والاجتماعى للسليم (١٠٠).

الإجابة على التساؤل الثالث: المعوقات التى تحول دون إقامة الشراكة المجتمعية بين المدرسة ومنظمات المجتمع المدنى لتحقيق الأمن الفكرى لدى طلاب المدارس الثانوية. جدول (٩) يوضح إستجابات أفراد عينة الدراسة تجاه المعوقات التى تحول دون إقامة الشراكة المجتمعية بين المدرسة ومنظمات المجتمع المدنى لتحقيق الأمن الفكرى لدى طلاب المدارس الثانوية:

الترتيب	النسبة المئوية	المتوسط	الأوزان	س	د	ج	العبارات
٤	٧٦,٣٧%	٢,٢٩	٢٣٦	١٥	٤٣	٤٥	١- عدم توافر برامج تدريبية ترفع من كفاءة القائمين على تنفيذ برامج الشراكة المجتمعية.
٥	٧٥,٤%	٢,٢٦	٢٣٣	١٦	٤٤	٤٣	٢- لا يتوفر كادر إدارى مساند متخصص فى إقامة شراكة بين المدرسة ومنظمات المجتمع للمدى.
٣	٧٧%	٢,٣١	٢٣٨	١٤	٤٣	٤٦	٣- زيادة أعباء المعلمين التدريسية مما لا يساعد على تطوير التعاون مع منظمات المجتمع المدنى.
٧	٦٢,٤٥%	١,٨٧	١٩٣	٣٢	٥٢	١٩	٤- عدم توافر المرافق المدرسية المناسبة والهامة لتنفيذ برامج وفعاليات الشراكة.
٦	٧٤,٧٥%	٢,٢٤	٢٣١	١٧	٤٤	٤٢	٥- إعتقاد أفراد المجتمع بأن المدرسة مسؤولة وحدها عن تحقيق الأمن الفكرى للطلاب.

مجلة الخدمة الاجتماعية

١	٨٠,٥٨ %	٢,٤١	٢٤٩	٩	٤٥	٤٩	٦- ضعف المخصصات المالية للمدرسة بما لا يساعد على إقامة برامج مشتركة مع منظمات المجتمع المدني.
٥	٧٥,٤ %	٢,٢٦	٢٢٣	١٦	٤٤	٤٣	٧- عدم الاستفادة من النماذج الرائدة في تطوير الشراكات بين المدرسة ومنظمات المجتمع المدني.
٢	٧٧,٩٩ %	٢,٣٣	٢٤١	١٢	٤٤	٤٧	٨- محدودية الصلاحيات الممنوحة لمدير المدرسة لتطوير التعاون مع منظمات المجتمع المدني.
٨	٥١,٤٥ %	١,٥٤	١٥٩	٥٩	٣٢	١٢	٩- عدم رغبة منظمات المجتمع المدني في إقامة شراكة مع المدارس.
٤	٧٦,٣٧ %	٢,٢٩	٢٣٦	١٥	٤٣	٤٥	١٠- عزوف أولياء الأمور عن المشاركة في تنفيذ برامج الشراكة بين المدرسة ومنظمات المجتمع المدني.
			٢٢٤٩	٢٠٥	٤٣٤	٣٩١	المجموع
				٢٠,٥	٤٣,٤	٣٩,١	المتوسط
				١٩,٩ %	٤٢,١٣ %	٣٧,٩٦ %	النسبة المئوية
							القوة النسبية
							٧٢,٧٨ %

تشير نتائج الجدول السابق (٩) إلى أن المعوقات التي تحول دون إقامة الشراكة المجتمعية بين المدرسة ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق الأمن الفكرى لدى طلاب المدارس الثانوية كانت (مرتفعة)، ويتضح ذلك من خلال الدرجات المعيارية الخاصة بإستجابات المبحوثين حيث جاء مجموع الأوزان وفقاً لهذا المتغير (٢٢٤٩) وبقوة نسبية (٧٢,٧٨%)، وبإستقراء هذا الجدول يتضح ما يلى:

- جاء فى المراكز الأولى ضعف المخصصات المالية للمدرسة بما لا يساعد على إقامة برامج مشتركة مع منظمات المجتمع المدني بمتوسط مرجح (٢,٤١) ودرجة نسبية

(٨٠,٥٨%) ثم محدودية الصلاحيات الممنوحة لمدير المدرسة لتطوير التعاون مع

منظمات المجتمع المدني. بمتوسط مرجح (٢,٣٣) ودرجة نسبية (٧٧,٩٩).

- بينما جاء في المراكز التالية عدم رغبة منظمات المجتمع المدني في إقامة شراكة مع

المدارس بمتوسط مرجح (١,٥٤) ودرجة نسبية (٥١,٤٥%).

- ونستنتج من ذلك أن ضعف الموارد المالية للمدرسة يجعلها عاجزة عن تطبيق الخطة

الإستراتيجية الموضوعية من قبل الوزارة والمعنية بتنفيذ برامج وأنشطة تهتم بالأمن

الفكري حيث تعتبر عملية التمويل أو الشؤون المالية من أهم العمليات الحيوية، حيث

أن المال يمثل عصب حياة المنظمة، ويشبهه البعض بالدورة الدموية (١٠١)، حيث يعد

التمويل من أكثر الجوانب أهمية وحيوية بالنسبة للمنظمات، فعليه يتوقف حجم نشاطها

- وتنوعه ومستواه وأثره على المجتمع الذي تخدمه (١٠٢)، ويقصد بتمويل المنظمة ذلك

المال الذي تحصل عليه من مصادره الخاصة أو العامة طبقاً للوائح والقوانين المنظمة

لذلك (١٠٣).

ولأهمية التمويل فسرحي درويش أن المنظمة الاجتماعية ماهي إلا مكونات ثلاثة هي

(نظام - برنامج - مال) (١٠٤).

حيث تتفق هذه للنتيجة مع ما إنتهت إليه دراسة أحمد حسين وعماد حمدي (٢٠٠٤) التي

أكدت على عدم كفاية التمويل الحكومي لقطاع التعليم فعلى الرغم من الإهتمام بذلك إلا أن هذه

الإهتمام يفت عاجزاً في ظل المتطلبات المستحدثة والزيادات المستمرة في أعداد

الطلاب (١٠٥).

الإجابة على التساؤل الرابع: مقترحات لتفعيل الشراكة المجتمعية بين المدارس ومنظمات

المجتمع المدني في تحقيق الأمن الفكري لدى طلاب المدارس الثانوية.

مجلة الخدمة الاجتماعية

جدول (١٠) يوضح إستجابيات أفراد عينة الدراسة حول مقترحات تفعيل الشراكة المجتمعية بين المدرسة ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق الأمن الفكرى لدى طلاب المدارس الثانوية:

الترتيب	النسبة المئوية	المتوسط	مجموع الأوزان	ن	س	ع	العبارات
٢	%٩٧,٤١	٢,٢٦	٢٠١	٠	٤	٩٩	١- تطوير الأنظمة والسوائح التنظيمية المرتبطة بالشراكة المجتمعية مع منظمات المجتمع المدني.
٧	%٩٢,٥٥	٢,٧٧	٢٨٦	٠	٢٣	٨٠	٢- دعوة الداعمين من أعضاء مجالس إدارات منظمات المجتمع المدني لحضور المناسبات والحفلات الرسمية.
٣	%٩٥,٤٦	٢,٨٦	٢٩٥	٠	١٤	٨٩	٣- إعطاء مزيد من الصلاحيات الإدارية لمديري المدارس فى مجال الشراكة المجتمعية مع منظمات المجتمع المدني.
١٠	%٨٨,٩٩	٢,٦٦	٢٧٥	٦	٢٢	٧٥	٤- إستحداث وظيفة إدارية بالمدرسة تتركز مهامها فى تطوير وتمسيق العلاقة مع منظمات المجتمع المدني.
٥	%٩٤,١٧	٢,٨٢	٢٩١	٠	١٨	٨٥	٥- تقديم دورات تدريبية لمديري ورواد النشاط بالمدارس عن أساليب تطوير الشراكة مع منظمات المجتمع المدني.
٤	%٩٤,٨٢	٢,٨٤	٢٩٣	٠	١٦	٨٧	٦- التخفيف من القيود البيروقراطية فى التعامل مع منظمات المجتمع المدني.
٨	%٩٠,٩٣	٢,٧٢	٢٨١	٠	٢٨	٧٥	٧- تفعيل مجالس الآباء والأمناء والمعلمين بصورة

مجلة الخدمة الاجتماعية

							تخدم الشراكة لصالح الأمن الفكرى لدى الطلاب.
٩	٨٩,٩٦%	٢,٦٩	٢٧٨	٤	٢٣	٧٦	٨- تسمية بعض مرافق المدرسة بأسماء المنظمات أو الأفراد الداعمين مادياً ومعنوياً.
٦	٩٣,٥٢%	٢,٨	٢٨٩	٠	٢٠	٨٣	٩- إقامة ندوات حوارية بين المدرسة ومنظمات المجتمع لمدنى لتأكيد أهمية الشراكة لتحقيق الأمن الفكرى للطلاب.
١	٩٧,٧٣%	٢,٩٣	٣٠٢	٠	٧	٩٦	١٠- التأكيد على الأهداف المشتركة لكل من المدارس ومنظمات المجتمع المدني.
			٢٨٩١	١٠	١٧٥	٨٤٥	المجموع
				١	١٧,٥	٨٤,٥	للمتوسط
١٠٠	%			٠,٩٧	١٦,٩٩	٨٢,٠٣	النسبة المئوية
							القوة النسبية
							٩٣,٥٥%

تشير نتائج الجدول السابق (١٠) إلى أن المقترحات تفعيل الشراكة المجتمعية بين المدرسة ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق الأمن الفكرى لدى طلاب المدارس الثانوية كانت (مرتفعة)، ويتضح ذلك من خلال الدرجات المعيارية الخاصة بإستجابات للمبحوثين حيث جاء مجموع الأوزان وفقاً لهذا المتغير (٢٨٩١) وقوة نسبية (٩٣,٥٥%)، وبإستقراء هذا الجدول يتضح ما يلي:

- جاء فى المراكز الأولى التأكيد على الأهداف المشتركة لكل من المدارس ومنظمات المجتمع المدني بمتوسط مرجح (٢,٩٣) ودرجة لسبية (٩٧,٧٣%) ثم تطوير الأنظمة واللوائح التنظيمية المرتبطة بالشراكة المجتمعية مع منظمات المجتمع المدني بمتوسط مرجح (٢,٩٦) ودرجة نسبية (٩٧,٤١).

- بينما جاء فى المراكز التالية تسمية بعض مرافق المدرسة بأسماء المنظمات أو الأفراد الداعمين مادياً ومعنوياً بمتوسط مرجح (٢,٦٩) ودرجة نسبية (٨٩,٩٦%)، ثم تفعيل

مجالس الآباء والأمناء والمعلمين بصورة تخدم الشراكة لصالح الأمن الفكرى لدى الطلاب. بمتوسط مرجح (٢,٧٢) ودرجة نسبية (٩٠,٩٣%).
 - ونستنتج من ذلك وحسبما أكدت دراسة أبو النجا العمرى (٢٠٠٨) إن الشراكة تحقق الوصول إلى الأهداف المشتركة وتساعد فى تعديل وجهات النظر والتنسيق بين الأذوار المختلفة للمؤسسات (١٠٦).

النتائج العامة للدراسة:

أ- النتائج الخاصة بوصف مجتمع الدراسة:

- ١- أسفرت نتائج الدراسة عن توازن النوع الاجتماعى بالمدارس ومنظمات المجتمع المدنى عينة الدراسة حيث جاءت نسبة الذكور ٥٥,٣٣% بينما جاءت نسبة الإناث ٤٤,٦٦%.
- ٢- أشارت نتائج الدراسة إلى أن نسبة المبحوثين الذين تقع أعمارهم من ٣٠ سنة إلى أقل من ٤٠ سنة جاءت فى المرتبة الأولى بنسبة ٤٤,٦٦%.
- ٣- أسفرت الدراسة فىم يتعلق بالحالة الاجتماعية للمبحوثين جاءت أغلبها فئة من هم متروجين بنسبة (٧٤,٧٥%).
- ٤- توصلت الدراسة إلى أن نسبة المبحوثين الحاصلين على مؤهلات عليا فأكثر جاءت مرتفعة.
- ٥- أوضحت نتائج الدراسة تنوع أماكن عمل المبحوثين ويرجع ذلك إلى طبيعة الدراسة الحالية التى تم تطبيقها على بعض المدارس وبعض منظمات المجتمع المدنى وهكذا تنوعت نوعية الوظائف داخل جهات العمل.
- ٦- أشارت نتائج الدراسة إلى أن المبحوثين الذين تراوحت سنوات خبراتهم من ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة جاءت فى المرتبة الأولى بنسبة ٣٨,٨٣%.
- ٧- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية إرتفاع نسبة المبحوثين حضروا الدورات التدريبية حيث بلغت ٧٩,٦١%.

ب-النتائج الخاصة بالإجابة على متغيرات الدراسة:

- ١- فيما يتعلق بواقع الشراكة المادية بين المدرسة ومنظمات المجتمع المدنى لتحقيق الأمن الفكرى لدى طلاب المدارس الثانوية جاءت فى المراكز الأولى كل من توفير الرعاية الاجتماعية للطلاب الذين لديهم مشكلات أسرية تؤثر على مستوى تحصيلهم، وتقديم منظمات المجتمع المدنى الدعم المالى للمدارس من خلال التبرعات المادية

والعينية اللازمة لتنفيذ الأنشطة بمتوسط مرجح (٢,٤٥) ودرجة نسبية (٨١,٨٧%) نكل عبارة منهما.

٢- فيما يتعلق بواقع الشراكة التنظيمية بين المدرسة ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق الأمن الفكرى لدى طلاب المدارس الثانوية جاءت فى المراكز الأولى كل من المشاركة فى عقد محاضرات لتثقيف الطلاب أمنياً ليركوا أهمية الأمن بإعتباره مطلباً وحاجة إنسانية، وقيام المدرسة بدعوة منظمات المجتمع المدني لإحياء المناسبات الدينية والوطنية بمتوسط مرجح (٢,١٧) ودرجة نسبية (٧٢,٤٩%) لكل عبارة منهما.

٣- فيما يتعلق بواقع الشراكة المعلوماتية بين المدرسة ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق الأمن الفكرى لدى طلاب المدارس الثانوية جاء فى المركز الأول قيام منظمات المجتمع المدني بدراسة الظروف الاجتماعية لأسر الطلاب الذين لديهم مشكلات وتقديمها للمدرسة بمتوسط مرجح (١,٩٨) ودرجة نسبية (٦٦,٠١%)

٤- فيما يتعلق بالفوائد والمزايا المتوقعة من إقامة الشراكة المجتمعية بين المدرسة ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق الأمن الفكرى لدى طلاب المدارس الثانوية جاء فى المركز الأول مشاركة المدرسة فى التصدى للمشكلات الاجتماعية التى تضر المجتمع مثل الإرهاب والتطرف بمتوسط مرجح (٢,٨٢) ودرجة نسبية (٩٤,٧١%).

٥- فيما يتعلق بالمعوقات التى تحول دون إقامة الشراكة المجتمعية بين المدرسة ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق الأمن الفكرى لدى طلاب المدارس الثانوية جاء فى المركز الأول ضعف المخصصات المالية للمدرسة بما لا يساعد على إقامة برامج مشتركة مع منظمات المجتمع المدني بمتوسط مرجح (٢,٤١) ودرجة نسبية (٨٠,٥٨%).

٦- فيما يتعلق بمقترحات تفعيل الشراكة المجتمعية بين المدرسة ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق الأمن الفكرى لدى طلاب المدارس الثانوية جاء فى المركز الأول التأكيد على الأهداف المشتركة لكل من المدارس ومنظمات المجتمع المدني بمتوسط مرجح (٢,٩٣) ودرجة نسبية (٩٧,٧٣%).

التوصيات:

فى ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج توصى بالآتى:

- ١- نشر ثقافة الشراكة المجتمعية بين أفراد المجتمع لما لها من تأثير إيجابى ملموس فى العملية التعليمية والتربوية التى يأتى ضمنها تحقيق الأمن الفكرى لدى الطلاب.

- ٢- ضرورة تفعيل دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية فى تحقيق الأمن الفكرى لتسهم مع غيرها مع المؤسسات المعنية فى حماية أمن الوطن بكل مقوماته ومن هذه المؤسسات (الأسرة، والمدرسة، والجامعة، والمسجد، ومنظمات المجتمع المدنى....إلخ).
- ٣- قيام المؤسسات التعليمية بالعمل على ترسيخ العقيدة الدينية الصحيحة والتمسك بثوابتها، وتعزيز قيم الوسطية والتسامح والإعتدال لدى الطلاب من خلال المناهج والأنشطة التربوية والتعليمية، والعمل على نشر ثقافة الحوار وتقبل الرأى الآخر.
- ٤- قيام المؤسسات التعليمية بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المحلى عامة ومنظمات المجتمع الفدى خاصة بما فى وسعهم بالإشراف المكثف على الأنشطة الطلابية لضمان عدم توظيفها لنشر الإنحرافات الفكرية والعقائدية.
- ٥- إجراء المزيد من الدراسات التى تهتم بالبحث عن الأسباب والعوامل التى تجعل بعض الطلاب يتقبل الفكر المنحرف بسهولة، والتعرف على الخصائص النفسية والاجتماعية لديهم.
- ٦- إصلاح الخطاب المتشدد المخالف لتعاليم الدين والسعى لتطوير المؤسسات المعنية بتأهيل العلماء والدعاة والأئمة والخطباء المعتدلين.
- ٧- تذليل الصعاب وتوفير الاحتياجات لدعم التكامل والتواصل والترابط بين مؤسسات المجتمع المصرى.
- ٨- العمل على تنمية قيم الولاء والانتماء والمواطنة لدى الطلاب، مع إجراء المزيد من الدراسات العلمية لمعرفة الأسباب التى تؤدى إلى تبنى قيم الإنتماء والمواطنة لديهم.
- ٩- العمل على إكتشاف أعراض الإنحراف الفكرى مبكراً لدى الطلاب من أجل معالجتها فى بداياتها، ودراسة المشكلات التى قد تؤدى إلى إنقطاع الطلاب عن التعليم أو إنقطاعهم به مما يتيح الفرصة لإلتحاقهم بالجماعات المنحرفة والمتطرفة.
- ١٠- ربط مناهج للتعليم بواقع الحياة ومشكلات المجتمع الفكرية المعاصرة، وتوظيف بعض المقررات الدراسية والأنشطة التعليمية لإيضاح مدى خطورة الإنحراف الفكرى لتحسين الطلاب فى مواجهته.
- ١١- توعية الطلاب بأخطار التكفير والظلم فى الدين، وأخطار الإرهاب (الدينية، والاجتماعية، والأمنية، والسياسية، والإقتصادية) وسبل الوقاية منه.
- ١٢- الإستمرار فى تدعيم الأمن الفكرى ومعالجة الإنحرافات الفكرية وفق إستراتيجية تشاركية تضامنية شاملة وليس فى شكل حملات فردية محدودة ومؤقتة تنشط بعد حدوث الأعمال الإرهابية ثم لا تلبث أن تختفى.

١٣- تبنى برامج وطنية تهدف لنشر الثقافة الأمتية للوقاية من الجريمة وتفعيل دور مؤسسات الرعاية الاجتماعية في معالجة المشكلات التربوية والعمل على إيجاد آلية تضمن التعاون بين مؤسسات المجتمع والمدرسة في مواجهة الإنحرافات الفكرية أو السلوكية لدى الطلاب.

المراجع:

- ١- عبدالهادى الجوهري (٢٠٠٠): أسس علم الاجتماع، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ص٢٧٦.
- ٢- طلعت مصطفى السروجى (٢٠١٢): التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ص٤٩.
- ٣- هاشم محمد الزهرانى (٢٠٠٤): الأمن مسئولية الجميع، ورقة مقدمة إلى ندوة المجتمع والأمن (الدورة الثالثة)، كلية الملك فهد الأمنية، الرياض، ص١١.
- ٤- حمدي شعبان (٢٠٠٥): الإعلام الأمنى وإدارة الأزمات والكوارث، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، ص٥.
- ٥- على الجحنى (٢٠٠١): الإرهاب والفهم المفروض للإرهاب المفروض، الرياض أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، ص١٠٢.
- ٦- زين العابدين الركابى (٢٠٠٣): الأدمغة المفخخة، الرياض، غيناء للنشر، ص١٠.
- ٧- عبدالعزيز محفوظ (٢٠٠٨): علاقة الفكر بالأمن، صنعاء، مطابع العلاقات العامة بوزارة الداخلية، ص٣٩.
- ٨- رضوان ظاهر الطلاع (٢٠٠٠): نحو أمن فكرى إسلامى، الرياض، د.ن، ص٢٠.
- ٩- عبدالله عبدالمحسن التركي (٢٠٠٣): الأمن الفكرى وعناية للمملكة العربية السعودية به، رابطة العالم الإسلامى، مكة المكرمة، ص٦٩.
- ١٠- سعيد بن فالح المغامسى (٢٠٠٣): الوسطية فى الإسلام وأثرها فى تحقيق الأمن، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، العدد ٣٨، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ص٩٧.
- ١١- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٧): مصر فى أرقام ٢٠١٧، إصدار مارس ص١١٦.
- ١٢- مركز المعلومات. ودعم إتخاذ القرار بمحافظة أسيوط- بيان بأعداد المدارس والفصول والتلاميذ بالتعلم العام حسب المراحل عن العام الدراسى ٢٠١٦/٢٠١٧.
- ١٣- عبدالله بن عايش الثببى (٢٠٠٢): علم اجتماع التربية، الاسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ص١٤١.
- ١٤- هديل مصطفى مصطفى الخولى (٢٠١٥): الإرهاب عبر الشبكة العنكبوتية، مصر، الخيئة المصرية العامة للكتاب، ص٣٠.

- ١٥- أحمد كامل الرشيدى (٢٠٠٠): دور المشاركة الشعبية فى حل المشكلات المجتمعية، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ص١٨.
- ١٦- وزارة التربية والتعليم ووحدة التخطيط والمتابعة بالبنك الدولى ومكتب اليونسكو الإقليمى مع قسم التعليم الأساسى باليونسكو (٢٠٠١): ورقة عمل حول التجربة المصرية الرائدة فى مجال الشراكة المجتمعية فى التعليم، الملتقى التشاورى العربى، القاهرة.
- ١٧- عبدالحفيظ عبدالرحيم محبوب (٢٠١٧): الإرهاب والشرق الأوسط الجديد الطلقة الثالثة - نشر ثقافة الحوار والتسامح، لندن، إصدارات إى كتب، ص٣٧٣.
- 18- Ghaus-Pasha Aisha (2004). Role of CSOs in participatory and accountable governance, 6th Global Forum on Reinventing Government-Towards Participatory and Transparent Governance, 24 – 27 May 2005, Seoul, Republic of Korea, p9.
- ١٩- أحمد محمد حسن البريرى (٢٠١٤). الممارسة العامة مع المجتمعات والمنظمات، مركز دعم ونشر الكتاب للجامعى، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة أسيوط، ص٣٠.
- ٢٠- رشاد أحمد عبد اللطيف (٢٠٠٧). التنمية الاجتماعية فى إطار مهنة الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، دار الوفاء، ص٢١٧.
- ٢١- عبد الحليم رضا عبد العال & محمد رفعت قاسم. أساسيات ونماذج تنظيم المجتمع، (القاهرة: كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٨٩)، ص ٢٢ - ٢٣.
- ٢٢- محمد رفعت قاسم & نبيل مجمد صادق (٢٠٠٥): تنظيم المجتمع - مفاهيم أساسية، القاهرة، دار المهندس للطباعة، ص١٧٢.
- ٢٣- محمد رفعت قاسم (٢٠٠٠). تنظيم المجتمع (الأسس والأجهزة)، القاهرة، الثقافة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ص١١١.
- ٢٤- رشاد أحمد عبد اللطيف (٢٠٠٧). إدارة المؤسسات الاجتماعية فى مهنة الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ص ٢٦٢.
- ٢٥- محمد رفعت قاسم وآخرون (٢٠٠٥). تنظيم المجتمع (مفاهيم أساسية)، القاهرة، دار المهندس للطباعة، ص١٧٢، ١٧٣.
- ٢٦- محمود كفاوين (٢٠٠٩). تنظيم المجتمع وأجهزته، القاهرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ص١٧٤.
- 27- Sutherland, Alison(2005): A Ministry of Education, Industry and Community Partnership Strategy, Kairaranga, v6, n1 p11.

- 28- Dawn Anderson-Butcher and etal (2006): A Case for Expanded School-Community Partnerships in Support of Positive Youth Development, journal Children & Schools, Volume 28, Issue 3, p p 155-163.
- ٢٩- سعيد إسماعيل عثمان (٢٠٠٧): دور الشراكة المجتمعية في رعاية الإبداع بالمدرسة الابتدائية- دراسة ميدانية بمحافظة اسوان، بحث منشور، مجلة كلية التربية بالمنصورة، مصر، عدد ٦٥، جزء ١.
- ٣٠- فهد بن سلطان السلطان (٢٠٠٨): واقع التعاون بين المدرسة والمجتمع المحلى في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية وأهم الآليات اللازمة لتطويره، بحث منشور، مجلة رسالة التربية وعلم النفس، العدد (٣١)، جامعة الملك سعود، الرياض.
- ٣١- إحسان محمد أحمد عبدالله (٢٠١٢): الشراكة بين لجان حماية الطفل والشرطة المجتمعية من وجهة نظر طريقة تنظيم المجتمع- دراسة مطبقة على أعضاء لجان حماية الطفل بمحافظة بورسعيد، بحث منشور، مجلة الخدمة الاجتماعية، عدد ٥٣، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
- 32- Jeanne Maree Allen& Kerry Howells (2013): A Partnership in Teaching Excellence: ways in which one school-university partnership has fostered teacher development, Asia-Pacific Journal of Teacher Education, Volume 41, Issue 1, p p 99-110
- 33- Robert A. Fox& Ryan J. Mattek (2013): Evaluation of a University-Community Partnership to Provide Home-Based, Mental Health Services for Children from Families Living in Poverty, Community Mental Health Journal, Volume 49, Issue 5, pp 599-610.
- 34- Wendy L. French (2014): A role of the rural elementary principal: Increasing reading literacy in third graders living in poverty through advocating community partnerships, Unpublished PhD thesis, Department of Graduate Education, Northwest Nazarene University.
- ٣٥- عهود عبداللطيف الشابجي (٢٠١٤): دور الشراكة المجتمعية في تنشئة الطفل داخل الأسرة السعودية في مدينة الرياض، بحث منشور، مجلة رابطة التربية الحديثة، المجلد السابع، العدد الثاني والعشرون، كلية التربية، جامعة الملك سعود.
- ٣٦- عزام بن يوسف بن محمد الدخيل (٢٠١٥): الشراكة المجتمعية بين الجامعات السعودية ومؤسسات المجتمع مع تصور مقترح، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الدعوة وأصول الدين، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

٣٧- عبدالحفيظ المالكي (٢٠٠٩): نحو بناء إستراتيجية وطنية لتحقيق الأمن الفكرى فى مواجهة الإرهاب، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

38- Lynn Davies (2009): Educating Against Extremism: Towards a Critical Politicisation of Young People, International Review of Education Volume 55, Issue 2-3, pp 183-203.

٣٩- محمد الربيعي (٢٠٠٩): دور المناهج الدراسية فى تعزيز مفاهيم الامن الفكرى لى طلاب الجامعات فى المملكة العربية السعودية، بحث منشور، المؤتمر الوطنى الأول- مفاهيم وتحديات، جامعة الملك سعود.

40- Panina, G. V. (2010): The Educational Environment as a Means for Overcoming Youth Extremism, Russian Education and Society, v52 n10 p3-18.

٤١- بكيل بن محمد البراشى (٢٠١١): دور الأمن الفكرى فى الوقاية من الإرهاب، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.

42- Clinch, Amy (2011): A community psychology approach to preventing violent extremism- Gaining the views of young people to inform primary prevention in secondary schools, Unpublished PhD thesis, University of Birmingham, Britain.

43- Swaleha A. Sindhi (2013): Creating Safe School Environment: Role of School Principals, the Tibet Journal, Vol. 38, No. 1-2, pp. 77-89.

44- Hani Alhejaili (2015): Usefulness of teaching security awareness for middle school students, Degree of Master of Science in Computing Security and Information Assurance, Department of Computing Security, Rochester Institute of Technology, USA.

٤٥- رعد بن أحمد صالح الخليوي (٢٠١٧): الشائعات فى وسائل التواصل الاجتماعى وعلاقتها بالأمن الفكرى لى طلبة الجامعة، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم النفس، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

٤٦- عائشة بنت متعب عاصم المطورى (٢٠١٧): المحددات الوقائية للأسرة فى مجال الأمن الفكرى، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

٤٧- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٧): مصر فى أرقام ٢٠١٧، إصدار مارس ص١١٦.

- ٤٨- مجمع اللغة العربية (٢٠٠٠): المعجم الوجيز، القاهرة، الهيئة القومية لثئون المطابع الأميرية، ص٢٤١.
- ٤٩- مجمع اللغة العربية (١٩٩٠): المعجم الوجيز، القاهرة، الهيئة العامة لثئون المطابع الأميرية، ص١٦٠.
- 50- Merriam websters (1988): websters ninth new collegiate dictionary, I.N.C, U.S.A, p859.
- ٥١- أبو النجا محمد على العمرى (٢٠٠٧): التفاوض وتفعيل الشراكة بين أجهزة الإدارة المحلية والمجالس الشعبية المحلية، بحث منشور فى المؤتمر العلمى للدولى الحادى والعشرين، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ص٢٧٠١.
- ٥٢- محمد الأصمعى محروس سليم (٢٠٠٥): الإصلاح التربوى والشراكة المجتمعية المعاصرة من المفاهيم إلى التطبيق، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ص٣٦.
- ٥٣- رسمى عبدالملك رسمى (٢٠٠٣): تفعيل دور الشراكة المجتمعية فى العملية التعليمية وسلطات المحافظات فى إدارة التعليم، القاهرة، مركز البحوث التربوية والتنمية، ص١٩٠.
- 54- Noha nabil (2007): changing culture management in locality government unts for activity the partnership concept, 20th international scientific conference of social work , Helwan university, p298.
- 55- Abrans& T.Gibbs (2000): Planning for Changes- school community collaboration in full service elementary school, Urban education, vol (35), No.(1), pp.384-407.
- 56- Berner, N& Dittus (2001): family and community involvement in school, journal of school health, Vol. (71), No. (7), p240.
- ٥٧- رشاد أحمد عبداللطيف (٢٠٠٧): تنمية المجتمع المحلى، الاسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة، ص٤٣.
- ٥٨- يحي حسن درويش (١٩٩٨). معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، القاهرة، الشركة العالمية للنشر والتوزيع لونجمان، ص١١٣.
- ٥٩- طلعت مصطفى السروجى (٢٠٠٠). المجتمع المدني وتداعياته على صنع سياسات الرعاية الاجتماعية - المجتمع المصرى نموذجاً، ورقة عمل بالمؤتمر العلمى الرابع عشر، القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ص٥٠٦.

- ٦٠- مدحت محمد أبوالنصر (٢٠٠٧). إدارة منظمات المجتمع المدني- دراسة في الجمعيات الأهلية من منظور التمكين والشراكة والشفافية والمساءلة والقيادة والتطوع والتشبيك والجودة، القاهرة، إيتراك للطباعة والنشر، ص ص ٧٠- ٧٢.
- ٦١- مجمع اللغة العربية (١٩٨٥): المعجم الوسيط، ط٢، بيروت، مطابع النهضة، ص٢٨.
- ٦٢- على الدين هلال (١٩٨٤): الأمن القومي العربي- دراسة في الأصول، مجلة شئون عربية، عدد ٣٥، ص ١٢.
- ٦٣- طه فرج عبد القادر وآخرون (٢٠٠٣) : موسوعة علم النفس والتحليل النفسي ، ط٢ ، القاهرة ، مكتبة غريب، ص ٢٢٦.
- ٦٤- محمد بن مكرم بن منظور (١٩٨٨): لسان العرب، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ص ٦٥.
- ٦٥- مجمع اللغة العربية (١٩٨٥): المعجم الوسيط، ط٢، بيروت ، مطابع النهضة، ص٧٢٤.
- ٦٦- رشيد النورى البكر (٢٠٠٤): تنمية الفكر من خلال المنهج للدراسي، الرياض، مكتبة الرشيد، ص ١٣.
- ٦٧- على بن فايز الجحني (١٩٨٣): الأمن في ضوء الإسلام، الرياض، مكتبة المعارف، ص ٤٣.
- ٦٨- حيدر عبدالرحمن الحيدر (٢٠٠٣): الأمن الفكرى فى مواجهة المؤثرات الفكرية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، أكاديمية الشرطة، مصر.
- ٦٩- المجذوب احمد بن علي (١٩٩٨): الأمن الفكري والعقائدي، مفاهيمه، وخصائصه، وكيفية تحقيقه، الندوة العلمية، نحو استراتيجية عربية للتدريب في الميادين الأمنية، الرياض ، المركز الغربي للدراسات الأمنية والتدريب، ص ٥٣.
- ٧٠- محمد شفيق (١٩٩٨): الرهاب وعلاقته بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، مجلة مركز بحوث الشرطة، القاهرة، ص ٢٤٥.
- ٧١- محمد عبدالله العميرى (٢٠٠٥): موقف الإسلام من الإرهاب، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للرياض، ص ص ١٢٢ : ١٣٤.
- ٧٢- الموقع الإلكتروني- تعليم ثانوي/ https://ar.wikipedia.org/wiki/تعليم_ثانوي بتاريخ ١-١١-٢٠١٧.

- ٧٣- محمد سلامة محمد غبارى (٢٠٠٦): الخدمة الاجتماعية فى المؤسسات التعليمية، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ص١٠٧.
- ٧٤- رشاد أحمد عبداللطيف (٢٠٠٣): نماذج ومهارات طريقة تنظيم المجتمع فى الخدمة الإتماعية (مدخل متكامل)، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ص١٤٣.
- ٧٥- رشاد أحمد عبداللطيف (٢٠٠٢): أسس طريقة تنظيم المجتمع فى الخدمة الإتماعية- مدخل دراسة المجتمع، القاهرة، درا الجنيدى، ص ٢٢١.
- ٧٦- رشاد أحمد عبداللطيف (٢٠٠٢): مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٢.
- ٧٧- أنور مجيد هادى (٢٠١٢). أسباب الطلاق العاطفى لدى الأسر العراقية وفق بعض المتغيرات، بحث منشور- مجلة الأستاذ، العدد ٢٠١، كلية التربية، جامعة بغداد، ص٤٣٩.

78- Majiros, Chad (2013). Beyond Social Exchange Theory: A Theoretical Shift for Mentoring Relationships in the Federal Workplace Advances in Social Work journal Vol. 14 No. 2, p532.

79- Holthausen, Jannik (2013). Scientific review of the Social Exchange Theory and its contribution to solving purchasers' decision making issues, Enschede, The Netherlands, University of Twente, Faculty of Management and Governance, p3.

٨٠- إبراهيم عيسى عثمان (٢٠٠٨). النظرية المعاصرة فى علم الاجتماع، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ص٢٢٥.

81- Sherraed (1990): Developing rang middle theory for community organization practice, N.A.S.W, N.Y, p145.

٨٢- أحمد كمال أحمد (١٩٨٣): تنظيم المجتمع نظريات وحالات، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ص١١٤.

٨٣- أحمد حسين الخياط (١٩٨٧): العلاقة بين الجمعيات ذات النفع العام وغيرها من الجمعيات وقدرتها على تحقيق أهدافها، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الإتماعية، جامعة حلوان، ص١٠١.

٨٤- مدحت محمد أبوالنصر (١٩٩٦). الخدمة الإتماعية الوقائية، دار القلم، ص٣٠.

٨٥- مصطفى سويف (٢٠٠٢). مشكلة تعاطى المخدرات بنظرة علمية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص٣٥.

86- Barker, Robert L. (1995): the social work dictionary, 3rd edition, Washington, NASW Press, p292.

٨٧- مصطفى سويف (١٩٩٦). المخدرات والمجتمع، سلمة عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون، ص ١٧٠.

- 88- Rishel, Carrie W. (2007). Evidence-based prevention practice in mental health: What is it and how do we get there, American Journal of Orthopsychiatry, Vol. 77, p164.
- 89- Durlak, Joseph A. (1998). Common risk and protective factors in successful prevention programs, American Journal of Orthopsychiatry, Vol. 68, Issue 4, p 512.
- 90- Cave, Emily L. & Rishel, Carrie W. (2011). Prevention as an Explicit Part of the Social Work Profession: A Systematic Investigation, Advances in Social Work Journal, Vol. 12 No. 2 (Fall 2011), p 227.
- 91- Rishel, Carrie W. (2007). Evidence-based prevention practice in mental health: What is it and how do we get there? op. cit, p153.
- 92- Woody, Jane D. (2006): Prevention: Making a shadow component a real goal in social work, Advances in Social Work Journal, Vol. 7, No. 2, p. 44.
- ٩٣- عبد العزيز عبدالله مختار (١٩٩٥): البحث الاجتماعي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص ٢٦٥.
- ٩٤- محمد شفيق (١٩٩٣): البحث العلمي الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ص ١١٠.
- ٩٥- عبد العزيز عبد الله مختار (١٩٩٥): طرق البحث للخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص ١٥٦.
- ٩٦- محمد عويس (١٩٩٤): قراءات في البحث الاجتماعي والخدمة الاجتماعية، ط٤، القاهرة، دار النهضة العربية، ص ١٩٧.
- ٩٧- عبدالرحمن بن على الغامدي (٢٠١٠): قيم المواطنة لدى طلاب الثانوية وعلاقتها بالأمن الفكرى، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، ص ١٧.
- ٩٨- سعدى محمد الصالح (٢٠٠٨): المسؤولية التربوية للأسرة فى تحقيق الأمن الفكرى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدعوة وأصول الدين، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- 99- Clinch, Amy (2011): A community psychology approach to preventing violent extremism- Gaining the views of young people to inform primary prevention in secondary schools, op cit.

- ١٠٠- سعيد بن فالح المغامسي (٢٠٠٣): الوساطة في الإسلام وأثرها في تحقيق الأمن، مرجع سبق ذكره، ص ٩٧.
- ١٠١- أحمد مصطفى خاطر & محمد بهجت كشك (١٩٩٩): إدارة المنظمات الاجتماعية وتقويم مشروعات الرعاية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ص ٢٥٣.
- ١٠٢- أماني قنديل (١٩٩٩): الإسهام الإقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في الدول العربية، القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ص ١٧.
- ١٠٣- إبراهيم إمام يوسف (١٩٩٩): نحو مزيد من تفعيل دور الجمعيات والإتحادات، في أعمال المؤتمر السنوي للإتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة، جمهورية مصر العربية، ص ١٩.
- ١٠٤- يحيى حسن درويش (١٩٨٠): الوسيط في تنظيم المجتمع، القاهرة، دن، ص ٤٣.
- ١٠٥- أحمد حسين عبدالرازق & عماد حمدي داود (٢٠٠٤): تصور مقترح لدور مؤسسات المجتمع المدني في تطوير التعليم، بحث منشور في المؤتمر العلمي السابع عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
- ١٠٦- أبو النجا محمد على العمري (٢٠٠٨): التفاوض وتفعيل الشراكة بين أجهزة الإدارة المحلية والمجالس الشعبية المحلية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٠٩.